الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣١
المعقودة يوم الجمعة
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: التقرير الرابع للمكتب (A/48/250/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أود أن أوجه نظر ممثلي الدول إلى التقرير الرابع للمكتب (A/48/250/Add.3) المتعلق بطلب إدراج بند إضافي مقدم من مصر، وكذلك طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام.**

في الفقرة ١ (أ) من التقرير يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي عنوانه "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول أعمالها بندا إضافيا عنوانه "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **في الفقرة ١ (ب) من التقرير، يوصي المكتب أيضا الجمعية العامة بأن تنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود بعد ذلك أن أوجه نظر ممثلي الدول إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير. يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي عنوانه "مسائل الموظفين".**

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول أعمالها بندا إضافيا عنوانه "مسائل الموظفين"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **في الفقرة ٢ (ب) من التقرير، يوصي المكتب أيضا الجمعية العامة بأن يحال البند إلى اللجنة الخامسة.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **سيبلغ رئيس**

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.31
12 November 1993

ARABIC

93-86895(A)

اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذ توا.

البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/48/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى تقرير محكمة العدل الدولية الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛ ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/48/4.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير محكمة العدل الدولية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة للسير روبرت يودول جنينغز، رئيس محكمة العدل الدولية، لكي يخاطب الجمعية العامة.

السير روبرت يودول جنينغز (رئيس محكمة العدل الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن محكمة العدل الدولية لا يزال أمامها قائمة طويلة بالقضايا. فهناك ١١ قضية في شتى مراحل التقاضي في الوقت الحالي. وثمة إضافتان أخيرتان إلى القائمة هما القضية بين هنغاريا وسلوفاكيا حول سدود نهر الدانوب، وطلب من منظمة الصحة العالمية لفتوى تتعلق باستعمال الأسلحة النووية - وهو طلب الفتوى الوحيد في القائمة في الوقت الراهن.

لقد تعين على المحكمة مرتين أن تتناول طلبات معقدة ومطولة خلال العام الماضي، من أجل تدابير مؤقتة للحماية في القضية التي رفعتها البوسنة والهرسك ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود)، فيما يتعلق باتفاقية منع إبادة الأجناس. ومثل هذه الطلبات المتعلقة بتدابير مؤقتة "لها أولوية على كل القضايا الأخرى"، وفقا لقواعد المحكمة. وكان هذان الطلبان المنفصلان من هذا النوع، فتناولتهما المحكمة فورا وعلى وجه الاستعجال. واستغرق نظر القضية الأولى زهاء ثلاثة أسابيع، أما الثانية فقد استغرقت فترة أطول قليلا - وفي كلتا الحالتين تضمنت الفترة وقتا للاستماع إلى المرافعة الشفوية التي تكلم فيها الطرفان، ولدراسة عدة ملاحظات كتابية مطولة.

وترد تفاصيل قرارات المحكمة وكذلك القضايا المدرجة في قائمتها، كما يعلم أعضاء الجمعية العامة، لا في تقرير المحكمة فحسب، بل أيضا في الفرع ألف من الفصل الثاني من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٣ (A/48/1).

ويمكنني الآن أن أضيف أنه في ١٤ حزيران/يونيه، نطقت المحكمة بحكمها النهائي، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد، في القضية الهامة بين الدانمرك والنرويج - وهي قضية أخرى ناشئة عن تطبيق إنفرادي من جانب الدانمرك يستند، كأساس لولاية المحكمة، إلى "شرط التخيير" في المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة - فيما يتعلق بالحدود البحرية في المنطقة الواقعة بين الساحل الشرقي لغرينلاند وجزيرة يان مايين النرويجية. وكانت هناك شواهد على أن حكم المحكمة في هذه القضية يعتبره الطرفان تسوية نهائية مرضية لنزاع فشلت المفاوضات المطولة في تسويته.

وكانت القضية المقامة بين ناورو واستراليا، التي حسمت فيها مرحلة الفصل في الولاية القضائية في العام الماضي، موضوع تسوية تمت بدقة في الشهر الماضي خارج المحكمة، وأدت إلى سحب القضية من قائمة المحكمة. ولعلكم تتذكرون أنني استطعت في العام الماضي أن أعلن أن قضية الحزام الكبير بين فنلندا والدانمرك كانت قد سويت عشية الوقت المحدد للمرافعات الشفوية، وذلك في مفاوضات كانت المحكمة ذاتها قد اقترحتها وشجعتها.

وهناك قضية أخرى في قائمة المحكمة نشطت بشأنها المفاوضات بعد أن طلب الطرفان من المحكمة منحهما تأجيلا في إجراءات التقاضي لتمكين المفاوضات من الاستمرار، ولمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى تسوية.

إنني أذكر هاتين القضيتين اللتين تمت تسويتهما، والقضية التي لا تزال موضوع مفاوضات جارية، لأنها تبين أن هناك دورا جديدا للمحكمة لم يتخيله الشراح الأولون لعملية التقاضي في الشؤون الدولية. وفي كل حالات التسوية أو محاولات التسوية هذه، فعن طريق إجراء المفاوضات بعد أن تبدأ المحكمة في نظر قضية معينة، نجد أن جزءا ما من إجراءات التقاضي - كالمرافعات المكتوبة، أو حتى سماع الشهود ومرافعة المحامين. وصدور الحكم في المرحلة الأولية - كالفصل في الولاية القضائية أو في طلب تدابير مؤقتة - يكون قد تم.

وهكذا، كان من الواضح أن إتمام جزء ما من

الإجراءات في المحكمة هو الذي جعل المفاوضات في هذا السياق الجديد ليست ممكنة فقط ولكن من الممكن أيضا أن تنجح.

وبهذه الطريقة بدأ ينظر إلى المحكمة على أنها وسيلة يمكن اللجوء إليها في علاقة وثيقة مع التفاوض الدبلوماسي الطبيعي. ولم يعد اللجوء إلى المحكمة الدولية ينظر إليه وفقا للعبارة التقليدية، "كملاذ أخير"، عندما تفشل كل المفاوضات. وبدلا من ذلك، ينظر الآن إلى المحكمة في بعض الأحيان كأسلوب يمكن اللجوء إليه على نحو مفيد في مرحلة مبكرة من النزاع. وأعتقد أن بداية هذا التطور كانت في قضايا عام ١٩٦٩ للجرف القاري في بحر الشمالي، عندما مكنت المحكمة، ببتها في مسألة قانونية كانت مثار خلاف شديد، من بدء المفاوضات العادية مرة أخرى، ومن حسم المسألة على نحو مقبول من كل الأطراف المعنية. وعلى كل، فإن هذا الاتجاه للاستفادة من المحكمة والتصرف في ظل ولايتها مثار الجدل والخلاف، كشريك في الدبلوماسية الوقائية وليس كملاذ أخير بديل، يتفق مع المكانة التي تتمتع بها المحاكم في أي نظام قانوني محلي متطور.

إن تصور محكمة العدل الدولية كجزء طبيعي، وليس استثنائيا، من العلاقات الدولية ربما يتجلى أيضا في حقيقة أن عدد تصريحات قبول الولاية الجبرية للمحكمة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ - شرط التخير - من النظام الأساسي للمحكمة، آخذ في الارتفاع، وإن كان بمعدل بطيء. فمجموع تصريحات القبول هذه وصل إلى ٥٧ من بين ١٨٤ دولة عضوا. كذلك كانت هناك عدة إضافات إلى قائمة المعاهدات التي تتضمن أحكاما خاصة بالولاية.

ومما يمثل تطورا هاما، ولن نحاول التعقيب على مغزاه هنا، أن زيادة أعمال المحكمة لا تزال تترتب كلها تقريبا على القضايا المقامة في إطار الولاية مثار الخلاف، وأن الدول تبدي من الحرص على استخدام المحكمة أكثر مما تبديه المنظمات الدولية التي من حقها أن تطلب فتاوى قانونية.

وبينما نتحدث عن الأحكام في القضايا الخلافية، أود أن أقول شيئا عن الفكرة التي نسمع عنها في بعض الأحيان، والقائلة بأن الدعاوى الخلافية أمام محكمة العدل الدولية بكامل هيئاتها تستغرق وقتا طويلا بعض الشيء. ومن الصحيح أن الفترة التي تنقضي بين تقديم الطلب وصدور الحكم تقاس عادة بالسنين وليس بالشهور. ولكن الجزء الأكبر من هذا الوقت، في كل الحالات تقريبا، تستغرقه الأطراف أنفسها في التحضير والدراسة لجولتين أو ثلاث جولات من المرافعات المكتوبة المفصلة، التي تتبعها مرافعات شفوية تتوقع فيها الأطراف عادة أن يسمح لها بأن تتحدث لمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع. وهكذا فإن الوقت الفعلي الذي تستغرقه المحكمة للتداول وصياغة الحكم يعد قصيرا نسبيا. ولا أقول إن الأطراف تستغرق بالضرورة وقتا طويلا أكثر من اللازم في تحضير نصوص المرافعات المكتوبة وتقديم الوثائق. فالقضايا التي تصلنا قضايا هامة جدا، والحكومات، بطبيعة الحال، تود أن تأخذ وقتها الكافي في الأعمال التحضيرية التي تؤدي إلى قرار نهائي وبغير استئناف. وربما يكون من المفيد هنا أن نذكر أن دائرة القضاء المستعجل الدائمة في المحكمة لم تستخدم مطلقا، رغم أنها موجودة طول الوقت.

ولكي أعطيكم فكرة عن أبعاد بعض القضايا، اسمحوا لي أن أشير، على سبيل المثال، إلى القضية المعروضة على المحكمة الآن للبت فيها: النزاع الإقليمي البالغ الأهمية بين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد، الذي عرض على المحكمة بموجب اتفاق ٣١ اغسطس/آب ١٩٩٠. ونصوص المرافعات المكتوبة في هذه القضية تصل إلى حوالي ٣٠ مجلدا ضخما من الحجج والوثائق. ومرحلة المرافعات المكتوبة تبعتها خمسة أسابيع من جلسات الاستماع. والوثائق كثيرة لأن القضية تنطوي على فترات طويلة من التاريخ الاستعماري في افريقيا. وتمكن الطرفان من الاستعانة بالمحفوظات البريطانية والفرنسية والإيطالية. وبغض النظر عن ضرورة أن يقرأ القضاة وأن يدرسوا كل هذا الكم الهائل والمثير من المواد، فإن كل كلمة منها لابد من ترجمتها إلى لغة المحكمة. ومن الواضح أنها عملية تستغرق وقتا طويلا. والمحكمة بالقطع، تعمل في الآونة الأخيرة تحت ضغط شديد.

إذا ما نظرنا إلى كل هذه الأمور، يصبح هناك مبرر للقول بأن المحكمة نفسها تعمل على نحو سريع مثير فعلا، ويتضح لنا أن الوقت الذي تستغرقه مناسب، على أي حال، بالمقارنة بالوقت الذي تستغرقه المحاكم العليا الأخرى ذات الولاية المحلية أو الدولية.

كل القضايا الموجودة حاليا ي القائمة هي قضايا معروضة على المحكمة بكامل هيئتها. ومع ذلك، وجدت المحكمة وقتا لإنشاء دائرة للمسائل البيئية، إيمانا منها بأن بعض المتخاصمين قد يفضلون دائرة مشكلة من قضاة أبدوا اهتماما خاصا بمثل هذه المسائل. وقد يكون من المفيد، مع ذلك، أن نوضح أن إنشاء هذه الدائرة للمسائل البيئية يعني، بأي حال من الأحوال، أن القضايا التي تنطوي على مسائل بيئية

ينبغي أن تعرض على هذه الدائرة أو أية دائرة أخرى. وليس المحكمة بكامل هيئتها. إن ولاية المحكمة بكامل هيئتها تشمل، بطبيعة الحال، المسائل البيئية، كما تشمل أية مسألة أخرى من مسائل القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن عرض قضية تنطوي على ولاية مثار خلاف على دائرة ما، يتطلب عادة موافقة الأطراف على ذلك، بينما قد يكون للمحكمة بكامل هيئتها ولاية - سواء بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي، أو بموجب حكم خاص بالولاية، في معاهدة - في قضية مقامة من جانب واحد. وبطبيعة الحال، فمن الطبيعي توجيه أي طلب بفتوى قانونية إلى المحكمة بكامل هيئتها.

وبودي أن يصدق ظني بأن الانشغال الجديد لمحكمة العدل الدولية يرتبط ، ولو جزئيا، بالتقدير الأكثر واقعية لمكانة ووظيفة محكمة العدل في مجتمع يسوده حكم القانون. لقد اعتاد الكتاب والمعلقون، تقليديا، أن يضعوا أمامنا ما يتصورونه حالة مثالية تعرض فيها كل المنازعات على محكمة ما لتسويتها. وأعتقد أن هناك الآن تقديرا أكبر بكثير لحقيقة أن بعض المنازعات يتطلب قرارات سياسية من هيئة سياسية. مثل هذه الهيئة بطبيعة الحال، ستعمل في إطار القانون، ولكن أسباب القرار تكون عادة سياسية أكثر منها قانونية. وهذه، بالطبع، هي الخطة المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة، وحقيقة أن هذه الخطة يجرى تنفيذها الآن على نحو لم يكن عمليا حتى عهد قريب، تساعدنا على أن ننظر إلى المحكمة - وهي الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة - في سياق جديد وأكثر واقعية. فالناس يكونون أكثر ميلا إلى اللجوء إلى المحكمة إذا كانت لديهم فكرة واضحة عما يمكن وينبغي أن تفعله، وما لا يمكن أن تفعله.

أود هنا أن أعرب عن غبطة جميع أعضاء المحكمة وامتنانهم للمضامين التي أوصي بها استعمال المحكمة في قرار الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ومما يبعث على التشجيع الأكبر أن نرى التأييد الواضح لاستعمال المحكمة في السياق العام "لخطة السلام" وكعنصر من عناصر مشروع الدبلوماسية الوقائية.

لا يمكنني أن أترك موضوع دور محكمة العدل الدولية دون أن أذكر الميل الجاري الآن إلى زيادة عدد المحاكم المتخصصة والمحاكم الأخرى. وقد تكون لدينا قريبا ثلاث منها في لاهاي وحدها: محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة والمحكمة الدولية الجديدة للجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. وعلاقة هذه المحاكم بعضها ببعض، والعلاقة بين ولاياتها، وإسهامات كل منها في الاتجاهات التي يتخذها تطور القانون الدولي عن طريق قانون السوابق الذي ينتج عن قراراتها، كل هذا يثير قضايا هامة وعسيرة قد تتعين دراستها في وقت ما. وهناك فكرة واحدة أود أن أتركها مع أعضاء الجمعية العامة في هذه المناسبة، وهي أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى "جهاز قضائي رئيسي واحد للأمم المتحدة"، فلا توجد عادة غير محكمة عليا واحدة في أي مجتمع يحكمه القانون. ومركز محكمة العدل الدولية هذا يجب تذكره دائما وحمايته بقوة.

قد تكون هذه آخر مرة أمثل فيها أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للمحكمة. أود أن أشكر الأمين العام وأن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء الجمعية العامة على تأييدكم القيم للغاية للمحكمة وعملها. لقد كان ذلك بالغ الأهمية للمحكمة في هذا الوقت الذي يشهد توسعا في عملها وفي التصدي للمشاكل الصعبة، مشاكل التزويد بالموظفين والمباني الناجمة عن نفس هذا التوسع.

السيد هاكنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) لم يجر التقليد إلى الآن على مناقشة التقرير السنوي لمحكمة العدل الدولية. وقد يكون لذلك سبب مزدوج، فعلى مدى سنوات عديدة، لم تكن هناك إلا حالات قليلة جدا، إذا وجدت على الإطلاق، مما يبلغ عنه؛ ولما كانت المحكمة أسمى جهاز قضائي في المجتمع العالمي، فلعله لم يبد أن من الصحيح أن تصدر الجمعية العامة رأيا في النزاعات التي أصدرت المحكمة قرارا نهائيا إلزاميا بشأنها. إلا أن الأزمنة تغيرت، فيبدو أن الدول على استعداد أكبر لعرض نزاعاتها على المحكمة، بما فيها النزاعات الحساسة من الناحية السياسية، رغبة في الحصول على تسوية نهائية ملزمة قانونيا للمسألة. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في تقرير المحكمة (A/48/4) المعروض الآن على الجمعية العامة. يضاف إلى ذلك أن دور المحكمة في تعزيز النظام القانوني الدولي قد يجري التعقيب عليه دون التدخل في الولاية الخاصة بالمحكمة.

وكما يمكن أن نرى في تقرير هذا العام، تعنى المحكمة بدورها تدريجيا بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. إن العدد المتزايد بانتظام للقضايا المعروضة عليها يشهد على هذه الحقيقة. وهذا يبعث على الارتياح، وبخاصة عندما ننظر إليه في سياق عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ١٩٩٩)، الذي يولى خلاله اهتمام خاص بدور المحكمة في تسوية النزاعات بين الدول وبصفتها أداة للدبلوماسية الوقائية عن طريق وظائفها الاستشارية. وعن طريق ولاية المحكمة يترسخ أساس حكم القانون داخل

المجتمع الدولي للدول، وهذا على وجه الدقة أحد الأهداف الرئيسية لهذا العقد وما يليه.

وينبغي أن نعي دائما أن عرض نزاع على المحكمة لا يمكن على الإطلاق أن يعتبر عملا غير ودي. وإن كانت الدبلوماسية والمفاوضات غير قادرة على إيجاد حل لخلاف ظل زمنا طويلا على مسألة بين دولتين، فإن المحكمة في لاهاي قد برهنت على قدرتها على تناول القضايا العديدة التي تعرض عليها بأسلوب مرن وفعال. وفي هذا الصدد، يجب الترحيب بقيام المحكمة الآن بتشكيل غرفة دائمة تتكون من سبعة أعضاء لشؤون البيئة. إن هذا الموضوع هو بالفعل أحد البنود ذات الأولوية القصوى في جدول الأعمال الدولي. ويمكن للدانمرك أن تشهد على قدرة المحكمة نظرا لاشتراك حكومتها في قضيتين عرضتا على المحكمة خلال السنوات الخمس الأخيرة: قضية جان ماين وقضية الحزام العظيم. وفي كلتا الحالتين قامت المحكمة بإقرار العدالة وفقا للتوقعات الكبيرة التي توقعتها الأطراف منها. وبالتالي يمكنني أن أؤكد ما أعرب عنه رئيس المحكمة الآن على وجه الدقة.

وهناك جانب معين من قضية الحزام العظيم يستحق أن نذكره، وهو دور المحكمة في الاحتفاظ بخيار التوصل إلى تسوية تفاوضية. فعند الفصل في مسألة أولية تتعلق بالتدابير المؤقتة، أشارت المحكمة في نفس الوقت إلى ترحيبها بتسوية تفاوضية. وثبت أن هذه الإشارة ساعدت في التوصل إلى تسوية خارج المحكمة. وبالرغم من أن التسوية كانت خارج المحكمة، فقد تم التوصل إليها تحت رعاية المحكمة. وأعرب رئيس المحكمة عن هذا الرأي بالأسلوب التالي عندما تولى عرض التقرير السنوي لمحكمة العدل الدولية (A/47/4) على الجمعية العامة في دورة العام الماضي:

> "... حينما يمكن للمحكمة أو لاجراءاتها أن تساعد بهذه الطريق. فالمعنى الهام لذلك أنها ما برحت تقوم بعمل منتج". (A/47/PV.43، ص ١١)

وقد يثار السؤال عما إذا كان من الواجب إعطاء المحكمة السلطة التي تمكنها من الاضطلاع بدور أشد نشاطا في تقديم مساعداتها للأطراف، حسب الاقتضاء، بغية إبقاء الباب مفتوحا للتوصل إلى تسوية تفاوضية - لأنه متى تحقق الاتفاق بين الأطراف تحقق الإنصاف أيضا.

لقد بينت المحكمة استعدادها لتناول جميع أنواع القضايا. وللدول الآن أن تبدي استعدادها لقبول الولاية الإجبارية للمحكمة. هناك مائة وست وثمانون دولة طرفا في النظام الأساسي للمحكمة، ولكن لم تعترف بولايتها الإجبارية إلا ٥٧ دولة. ولا يوجد بينها سوى عضو دائم واحد في مجلس الأمن. ونأمل في أن تولي الدول الأعضاء الاهتمام الواجب لهذه الحقائق كما ترد في الفقرتين ١٦ و ١٧ من التقرير.

وتأمل حكومتي أن تعتبر الدول الأعضاء هذا البند في جدول الأعمال في السنوات القادمة فرصة للتعليق على دور ووظيفة المحكمة العالمية في تعزيز نظام قانوني دولي فعال. إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، ينبغي أن تصبح سمة طبيعية ومقبولة في الحياة الدولية اليومية، كما هو الحال في جميع المجتمعات القومية التي يسودها حكم القانون.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد الاسترالي أن يشكر الرئيس الموقر لمحكمة العدل الدولية على تقريره الممتاز وبيانه المستنير. إن دور المحكمة بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي في الأمم المتحدة، يتسم اليوم بأهمية أكثر من أي وقت مضى، في الوقت الذي يتوقع فيه من الأمم المتحدة الكثير في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، الذي هو الآن في فترة السنتين الثانية، يوفر سياقا صحيحا لأن تعيد الدول بطريقة إيجابية تقييم نهجا إزاء قبول ولاية محكمة العدل الدولية، بغية النهوض بالمحكمة بوصفها أداة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

إن الأمين العام قد أعرب في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277)، عن الرأي بأن زيادة الاعتماد على المحكمة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الدبلوماسية الوقائية. ولم يوضح هذا الرأي إلا في الأسبوع الماضي من جانب رئيس المحكمة، عندما ذكّرنا في خطابه أمام اللجنة السادسة بأن محكمة العدل الدولية جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة يرمي إلى صيانة السلم والأمن الدوليين.

ولقد دعا الأمين العام جميع الدول الأعضاء أن تقبل فكرة الولاية العامة للمحكمة قبل نهاية عقد القانون الدولي. وبما أن القبول غير المشروط للولاية العامة للمحكمة لم يكن يعتبر ممكنا، اقترح الأمين العام أن توافق الدول على قائمة شاملة بالقضايا التي تقبل فيها ولاية المحكمة والتي تنص على عرض النزاعات على المحكمة في أحكام تسوية النزاعات في

المعاهدات المتعددة الأطراف.

إن استراليا تؤيد الآراء التي أعرب عنها الأمين العام. فمحكمة العدل الدولية لم يكن يستفاد منها استفادة تامة في معظم وقت وجودها، بالرغم من ظهور اتجاه مشجع في الآونة الأخيرة صوب اللجوء إلى المحكمة بصورة متكررة، كما ذكر الرئيس في بيانه هذا الصباح. ولكن حتى هذا التاريخ لم يقبل بولايتها الجبرية إلا أقل من ٦٠ دولة. ومن أفضل السبل للتشجيع على استخدام المحكمة كآلية فعالة لحسم النزاعات أن تتخذ الدول الأعضاء قرارات منفردة بموجب المادة ٣٦ من النظام الأساسي بقبول ولايتها الجبرية. وستوفر الدورة الخمسون التي ستعقدها الجمعية العامة والتي ستتطابق مع الذكرى السنوية الخمسين للمحكمة، فرصة مؤاتية لإحراز تقدم بشأن التحرك صوب قبول ولاية المحكمة.

ونلحظ أن الأمين العام في "خطة للسلام"، ومؤخرا جدا في تقريره عن أعمال المنظمة (A/48/1)، قد أوصى بأن يخول بأن يستفيد من الاختصاص الاستشاري للمحكمة. وتعليقا على هذه المسألة كتب السيناتور غاريث إيفانز، وزير الخارجية الاسترالي، في منشوره الأخير "التعاون من أجل السلم"، ما يلي:

> "إن المحكمة تتوخى الحذر من جهود أجهزة الأمم المتحدة السياسية لإغرائها بتقديم الفتاوى بشأن الحالات مثار الخلاف دون موافقة الأطراف. وإذ قلنا ذلك، فإن محكمة العدل الدولية ما برحت مؤثرة في حسم النزاعات والصراعات وفي مساعدة أنشطة الممثلين الآخرين في مجتمع الأمن الدولي على حد سواء، ويمكن أن تصبح عونا أكبر قيمة للأمين العام في توسيع نطاق الاستجابات المتاحة في الحالات العويصة". (التعاون من أجل السلم: جدول الأعمال الشامل للتسعينات وما وراءها، ص ٢٧)

نحن نعرف أنه لا يزال هناك بعض المقاومة لاقتراح الأمين العام ولكنها، حسب فهمنا، ليست من جانب المحكمة. ولقد حان الوقت للنظر الجدي في الاقتراح وتحديد الطرائق التي يمكن بموجبها منح هذا التفويض.

وبغية السماح بزيادة اللجوء إلى المحكمة كآلية فعالة لحسم المنازعات، سيكون من الأساسي أن تسمح إجراءاتها بأن ينظر في المنازعات التي تطرح أمامها بأقصى ما يمكن من السرعة والكفاءة. وإرادة الدول الأعضاء في أن تكفل تعزيز فعالية محكمة العدل الدولية يتوقع أن تسهم بمرور الوقت إسهاما بناء في تخفيف التوترات التي تنجم عن النزاعات بين الدول والتي تزيد من تفاقمها. ومن شأن ذلك أن يقتضي أن تكون للمحكمة القدرة على تناول فرادى الحالات على نحو سريع.

وفي البيان الذي أدلى به رئيس محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة في العام الماضي لاحظ أن استعراض أساليب عملها من شأنه أن يساعد على تحسين أدائها ومن ثم يشجع على اللجوء إليها. وسيكون لهذا الاستعراض قيمة خاصة إزاء خلفية يجري فيها التشجيع على زيادة الامتثال لولاية المحكمة كإسهام في الحفاظ على العلاقات السلمية فيما بين الدول وتعطي المحكمة فيها مزيدا من الأهمية بصفتها آلية لتسوية المنازعات.

إن استراليا تؤيد مثل هذا الاستعراض الذي يجب أن يضع في اعتباره النهوض بنطاق أوسع من القبول لولاية المحكمة بحلول سنة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمحكمة. ونلحظ أنه يجري الاستفادة من الدوائر، ولا سيما في قضية السلفادور وهندوراس الأخيرة المذكورة في التقرير، ونرحب بأي تطوير آخر لهذه الآلية. إن إنشاء الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان النامية على عرض قضاياها على المحكمة كان أيضا ابتكارا مفيدا. وفوق كل شيء، من الأساسي أن يستمر تزويد المحكمة بالموارد الكافية للاضطلاع بمهامها المتزايدة. إننا نتمنى لها النجاح، ونكرر ذكر التزام استراليا بها وبقضية العدل الدولي.

السيد تيلو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، لقد طلب وفدي الإدلاء ببيان قبل أن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير المحكمة. وعندما تقلدتم رئاسة الجمعية في هذه الدورة، تعهدنا بالعمل معكم وأنتم تضطلعون بوظائفكم. ولقد طلبتم مني شخصيا أن أدلي ببياني بعد أن تحيط الجمعية علما بالتقرير. واستجابة لطلبكم، وافقنا على التكلم فيما بعد، بالرغم من أننا لا نفهم تماما الحجج التي استمعنا إليها أو نتشاطرها، والتي يبدو أنها تمنع الدول الأعضاء من التكلم في الوقت الذي تراه أنسب وقت.

يود وفد بلادي أن يسجل امتنانه للسير روبرت جننغز على العرض الشامل المفيد والنير للتقرير الذي قدمته محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

وعشية انتخاب الأعضاء الجدد في المحكمة،

يـــود وفد بلادي أن يشيد بمانفريد لاكس، فنحن نقدر الحياة المهنية الطويلة التي كرسها القاضي لاكس لتطوير القانون الدولي، داخل المحكمة وخارجها، وما اتسمت به أحكامه من الحياد والاستقلال القيمين، ناهيكم عن إسهاماته القيمة في مجال تدريس القانون. وتشرفت اللجنة السادسة برئاسة لاكس في مناسبات ثلاث.

فالمكسيك هي إحدى الدول الـ ٥٧ التي يحددها التقرير بأنها أصدرت إعلانا باعترافها بالولاية الإلزامية للمحكمة، وذلك وفقا للفقرتين ٢ و ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي. ونود أن نتوجه بالتهنئة إلى هنغاريا، علـــى إيداعهـــا إعـــــلان اعترافها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وبالرغم من أن مناصب القضاة في المحكمة ليست مقتصرة على مواطني الدول التي تصدر هذا الإعلان، فمن الصحيح دون أي شك أنـه عندما يتم الوفاء بهذا الشرط فإن صورة المحكمة تتعزز، وكذلك التزام البلدان بالمحكمة وثقتها بها.

وتعتبر حكومة بلادي أن من المستصوب للدول التي تقع على عاتقها المسؤولية الكبرى داخل منظومة الأمم المتحدة تجاه السلم والأمن الدوليين أن تبدي قدرا أكبر من الالتزام بالمحكمة. إن الوجود المحدود للأعضاء الدائميـــن فـــي مجلس الأمن في مجموعة الدول الـ ٥٧ لا يترك أثـــرا إيجابيا على عمل المحكمة، ولا يتحقق التوازن الضـــروري الذي يجب أن يقوم بين الأجهزة الرئيسية للأمـــم المتحدة. وما من شك في أن فعالية المحكمة وقدرتها على العمل ستتعززان تعززا كبيرا إذا قام جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بإصدار هذا الإعلان.

في ضوء الأحكام التي ترد في الفقرة ٢ من المادة ١٥ من الميثاق، والتي يتعين بموجبها على الجمعية العامة أن تتلقى تقارير محكمة العدل الدولية وأن تنظر فيها، يرى وفد بلادي من الضروري أن يتكلم بشأن هذا البند. ويرى وفد المكسيك أنه يجب على الجمعية العامة أن تفي تماما بالوظيفة التي أناطها الميثاق بها، ولهذا فإننا ندعو الدول الأعضاء أن تولي هذا التقرير الهام عناية أكبر.

ويدعو وفد المكسيك الجمعية العامة إلى الاستفادة من فرصة عرض تقرير المحكمة لتشارك في التفكير على نحو عميق كل عام بأعمالها وبالحالة التي عليها صلاتها وعلاقاتها بالأجهزة الأخرى.

وما نزال نعتقد أن مشاركة المحكمة في التسوية السلمية للصراعات الدولية تستحق التعزيز. فاللجوء الى مجلس الأمن في الوقت الذي لم تستنفد فيه المحكمة بعد وسائلها يقلل من قدرتها على حل المشكلات القانونية التي تشكل أحيانا جوهر الأزمات المحتملة. ويمكن أو ينبغي لوجهة النظر هذه أن تكون ذات فائدة خاصة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية.

وأيد عدد من الدول، بما فيها المكسيك، واضعة أمامها هذا الهدف نفسه اقتراح الأمين العام بأن يمنح صلاحية طلب الفتوى من المحكمة، عندما تبرر الظروف ذلك ووفقا للطرائق المحددة لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

ويشعر وفد بلادي بالرضى على نحو خاص إذ يلاحظ مشاركة عدد دائم التزايد من المستشارين القانونيين في دراسة تقرير لجنة القانون الدولي، بفضل تحديد موعد معالجة الموضوع قبل عام من تاريخ البدء فيه. وفي ضوء هذه التجربة وتسهيلا لحضور أكبر عدد من المهتمين أثناء عرض تقرير المحكمة، يقترح وفد بلادي أن يحدد مسبقا أيضا موعد استلام ودراسة تقرير هذا الجهاز الرئيسي وأن يقدم التقريران لتنظر الجمعية العامة فيهما خلال فترة زمنية تسمح لهؤلاء الأشخاص بالحضور.

أود أيضا أن أنوه بالصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لمساعدة الدول على تسوية النزاعات من خلال محكمة العدل الدولية، وبلادي قد ساهمت في هذا الصندوق. علاوة على توفير الدعم المالي اللازم بغية تمكين البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية من اللجوء إلى المحكمة، يود وفد بلادي أن يدعو أعضاء المحكمة والأمين العام للنظر في إمكانية استخدام جزء من أموال الصندوق الاستئماني في تطوير برامج تدريبية للمحامين الذين يتولون المرافعة أمام محكمة العدل الدولية.

وفي الختام لا يسع وفد بلادي إلا أن يذكر أن المحكمة في عام ١٩٩٥ ستحتفل أيضا بالذكرى السنوية الخمسين. ونعتقد أنه من الملائم أن تقوم الجمعية بدعوة القضاة للتفكير بالدور الذي ستضطلع به المحكمة في القرن المقبل بوصفها الضامن للقانون الدولي، ولتشاطر النتائج التي يتوصلون إليها مع الدول الأعضاء في الدورة القادمة للجمعية العامة.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمـــة شفويـــة عـــن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عـــن امتنان وتقدير وفد سيراليون للسيد روبـــرت جننغـــز، رئيـــس محكمة العدل الدولية، على البيان الممتاز الذي أدلى به عندما تولـــى عـــرض تقريـــر محكمة العدل الدولية. ويود وفد

بلادي أيضا أن يعبر عن مشاعر الشكر والتقدير للقضاة الآخرين الذين هم معنا هنا.

وهذا الحج السنوي، كما هو شأنه في السابق، تأكيد لحكم الميثاق بأن محكمة العدل الدولية ليست فقط الجهاز القضائي بل هي أيضا عنصر ملازم من العناصر المكونة للأمم المتحدة.

إن وجود المحكمة هنا فيه المزيد من التأكيد على الهدف النبيل المشترك بين الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية الخاص بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية. إن هذا الهدف ليس مكرسا في الميثاق فحسب بل هو راسخ أيضا في الغاية المشتركة غاية صون السلم الدولي وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، كما أوضح الأمين العام في تقريره إلى الدورة الحالية للجمعية العامة عن أعمال المنظمة، فإن في وجود قضايا ذات أهمية كبيرة من الناحية السياسية فضلا عن الناحية القانونية قيد نظر المحكمة ما يدل على أن المحكمة ليست قائمة لمجرد تسوية المسائل القانونية بل هي أيضا جزء لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة في مجال السلم.

إن الدور المستمر للمحكمة في هذا المجال موضع ترحيب، لأنه كما ورد في المادة ٣٣ من الميثاق،

> "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية..."

وكما قلت، إننا نرحب بدور المحكمة في جهود السلم.

والتقرير نفسه والبيان الافتتاحي للرئيس يُعلمان المجتمع الدولي بالطرق والتسهيلات المتنوعة المتاحة من خلال المحكمة للتسوية السلمية للمنازعات. ويذكر التقرير أن المحكمة في العام الماضي وحده نظرت في مجموعة كبيرة من المنازعات، بما في ذلك تفسيرات للمعاهدات، ومنازعات إقليمية بحرية، ومنازعات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومما يبعث على ارتياحنا أن نلاحظ ليس فحسب أن الغالبية العظمى من الدول أصبحت أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة بل أيضا أن المحكمة، بفضل دورها والتسهيلات التي تواصل اتاحتها قد أكدت عالميتها وأصبح يستفاد منها بشكل أكثر تواترا.

واليوم، فإن المواقف تجاه المحكمة قد تحسنت، والتأييد لدورها القضائي في تزايد. ونظرا للمعايير الرفيعة للإنصاف والنزاهة التي حافظت عليها المحكمة في الماضي القريب، فإن موقف الانسحاب الذي اتخذته بلدان عديدة، بما في ذلك معظم البلدان النامية، أصبح عموما في خبر كان، ونحن ندرك الآن أن المحكمة يمكن أن تطبق القانون الدولي بنزاهة، وأن مصالح الضعفاء يمكن حمايتها، وأن مبدأ المساواة بين الدول يمكن تحقيقه على خير وجه عن طريق المحكمة. وحاليا تسهم المحكمة ليس فحسب في تعزيز سيادة القانون فيما بين الدول بل أيضا في إيجاد عالم أكثر نظاما وإنسانية، وذلك من خلال أحكامها وفتاويها وأوامرها وإجراءاتها المؤقتة، وهذه تصدر بسرعة في بعض الحالات كما ذكرنا الرئيس قبل هنيهة.

ويود وفد سيراليون أن يشجع المحكمة على الاستمرار في التمسك بمعايير قانونية مشبعة بالإحساس العميق بمتطلبات العدالة الطبيعية والأخلاق، معايير تصون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد رحب وفدنا بقرار المحكمة إنشاء غرفة للمسائل البيئية نظرا للتطورات الحاصلة في مجال القانون البيئي والتطورات التي استجدت خلال السنوات القليلة الماضية، ولكفالة أن تكون المحكمة على أحسن استعداد ممكن للنظر في أية قضية بيئية تقع في نطاق اختصاصها. بيد أن وفدي يرحب أيضا بتأكيد الرئيس بأن إنشاء الغرفة البيئية لا يستبعد إحالة المنازعات البيئية على المحكمة بهيئتها السابقة.

ويكرر وفدي تأييده لإنشاء الصندوق الاستئماني المرتجى منه تمكين المزيد من الأطراف في أي نزاع من الاستفادة من التسهيلات التي تتيحها المحكمة.

وأخيرا، يود وفد سيراليون أن يشجع روح التعاون بين محكمة العدل الدولي والجمعية العامة، ونرحب بتقرير محكمة العدل الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1)

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد نيجيريا أن ينضم للوفود الأخرى التي هنأت الأمين العام على الوضوح والأسلوب الحريص اللذين توخاهما في إعداد تقريره وعرضه.

ولا ريب في أن هذا التقرير، كما سلم الأمين العام نفسه، تقرير طويل غير أنه حاول جهده بأسلوب جريء مبدع أن يغطي كل المجالات والأنشطة التي شاركت فيها الأمم المتحدة خلال السنة الماضية استجابة للتعقيد المتزايد والمطالب الكثيرة للبيئة الدولية.

وقد أحاط وفدي أيضا بالوصفات والتوصيات المتنوعة التي قدمها الأمين العام في التقرير، وهي بدورها بعيدة المدى، ولو نفذت بأمانة لأفادت كثيرا في تيسير تحقيق المنظمة للهدف الذي أنشئت من أجله.

إن الأمم المتحدة تجتاز مرحلة دقيقة من مراحل المسيرة المتعددة الأطراف نحو تسخير أهدافنا وطموحاتنا الجماعية من أجل الصالح العام. وإنه لمما يضر بكل أعضاء الأمم المتحدة ألا تحاول الاستجابة لهم، حتى في ظل الموارد المحدودة المتاحة لعملها. ولحسن الحظ لا تفتقر منظومة الأمم المتحدة إلى الأفكار. وبالتالي فإن مسؤوليتنا الجماعية هي أن نترجم هذه الأفكار إلى أهداف محددة تفيد الدول الأعضاء.

ومما له مغزاه أن الأمين العام قد أبرز في تقريره بعض المشكلات الملحة التي تواجه منظمتنا في مجالات السلم والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة وإعادة تنظيم مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وفي حين يود وفدي أن يمتدح الأمين العام على حكمته وبصيرته في إبراز هذه المسائل، نود إبداء الآراء التالية إسهاما منا في مناقشة الموضوع.

إن وفد بلادي يتفق مع الأمين العام فيما يطرحه بأنه بغير سلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية، وبغير تنمية يكون الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية ضعيفا. وفي هذا الصدد، نثني على الأمم المتحدة لاهتمامها بحفظ السلام وصنع السلام. ونحن مع القول بأن انتشار بؤر التوتر التي تلهبها الخلافات العرقية والتفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية والتخلف وظهور القوميات الجديدة المتناهية في الصغر لا يمكن إلا أن يستحوذ على اهتمام منظمتنا. إن هناك حاجة ماسة إلى تنظيم العمليات حتى لا تصبح عمليات حفظ السلام صعبة المراس أو مستمرة بلا نهاية. إن السلام مسؤولية مشتركة، وبالتالي، يجب على الدول الأعضاء أن تحتفظ بالإرادة السياسية الضرورية وأن تكون دائما على أهبة الاستعداد للمساهمة بنصيبها في العمليات.

ومن الهام أيضا في هذا الشأن اتخاذ التدابير الضرورية لضمان سلامة جميع الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام. ويود وفد بلادي أن يؤكد أن البلدان التي تعرض طواعية المشاركة في هذه العمليات تفعل هذا كجزء من التزاماتها بمقتضى الميثاق وكمشاركة في تخفيف المعاناة البشرية. ومما يعد إضرارا بالغا بتلك البلدان أن تعاني المهانة وسوء المعاملة بالاضافة إلى تحمل النفقات المادية المترتبة على إرسال مواطنيها للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة هذه. وفي هذا الصدد، فإن السداد السريع والكامل للبلدان المشاركة بقوات سيشجع الدول الأعضاء على المشاركة المستمرة بل حتى الأوسع نطاقا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن العمليات التي بدأت في ظل "خطة للسلام" التي كانت موضوعا للمناقشة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، يرجى أن تسفر عن توضيح إضافي لطبيعة ونطاق المناطق المنزوعة السلاح والوزع الوقائي، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع بطريقة تحترم سيادة جميع الدول الأعضاء وتقرر بمزايا إجراء مشاورات مسبقة قبل اتخاذ تلك التدابير. وفي تحقيق مقاصد "خطة للسلام"، من المرغوب فيه أن تقصر الأمم المتحدة دورها على الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وحفظ السلام. أما موضوع بناء السلم بعد إنتهاء الصراع فهو، بما ينطوي عليه من جهود لإقامة عمليات سياسية في مناطق الصراع، موضوع يتطلب الحذر ويقتضي المزيد من النظر.

في أعقاب اعتماد "خطة للسلام" أصبح من الملح العمل على اعتماد خطة للتنمية. إن موضوع التنمية موضوع يهم كل دولة من الدول الأعضاء وينبغي أن تدلي بدلوها فيه. وبالنظر إلى اتساع الفوارق بين الشمال والجنوب، فإن اعتماد خطة للتنمية يجب أن ينطوي كخطوة أولى على إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ثم معالجة مسألة التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وأزمة الديون، وتقديم تدفقات مالية جديدة، وبخاصة إلى اقتصادات البلدان النامية.

كما تدركون جميعا، فإن افريقيا لا تزال أضعف حلقة في سلسلة التنمية. واعترافا بهذه الحقيقة استرعي الانتباه الدولي إلى الأزمة الاقتصادية الافريقية

في عام ١٩٨٦ باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. ولسوء الحظ فإن هذا البرنامج لم يحقق النتيجة المرجوة. فاضطلعت الجمعية العامة بعد ذلك بإعادة تقييم لبرنامج العمل هذا باعتمادها برنامجها الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي يتضمن أهدافا يمكن قياسها. ويرى وفد بلادي أن هذا البرنامج الجديد سيلقى نفس المصير ما لم يصمم المجتمع الدولي بحزم على الوفاء بالتزامه. إن افريقيا تقلق كثيرا من التوقعاتها على تنفيذ هذا البرنامج. ونود أن ندعو الأمين العام إلى ضمان وفاء الأمم المتحدة بنصيبها في العملية. إن على الأمم المتحدة مسؤولية المساعدة في إرساء استراتيجيات عملية تمكن الدول الأعضاء من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي جهاز خدمة مدنية دولية وهو بحاجة ماسة، شأنه شأن أي جهاز بيروقراطي أن ينظر إلى نفسه بعين ناقدة ويبرر وجوده ويعيد تقييم الكيفية التي يعتزم بها مواجهة تحديات المستقبل. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الثابتة التي اتخذها الأمين العام خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية لإعادة بناء الأمانة العامة بغرض تحقيق الكفاية وتقليل الإسراف إلى الحد الأدنى وزيادة المحاسبة. وهذا هو المرام. إلا أن عملية القيام بإعادة البناء هذه يلزم فيها توخي الحذر لضمان المحافظة على مبدأي التمثيلية والتوزيع الجغرافي، ولا سيما على مستوى الإدارة بالأمانة العامة. إن المقدرة ليست حكرا لمنطقة بعينها. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون بالفعل منظومة تكافئ على الانجاز وتعاقب على الأداء القاصر.

وبجانب إعادة تشكيل عمل الجمعية العامة، الذي أسفر عن خفض في عدد اللجان الرئيسية، والجهود الجارية لتبسيط عبء عملها وطرق أدائه، يعتقد وفد بلادي أن الوقت قد حان لتناول مسألة إقرار الديمقراطية في مجلس الأمن. ولئن كان قد سبق لحكومة بلادي أن أعربت عن آرائها بشأن هذا الموضوع وذلك أمام هذه الهيئة، وفي معرض الاستجابة للطلبات التي وجهها الأمين العام الى الدول الأعضاء، فإنها تود أن تذكر مرة أخرى أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يدعي الشرعية، والسلطة الأدبية والصفة التمثيلية إلا إذا أسبغت عليه الصفة الديمقراطية تماما. ويجب أن نبدأ في الدورة الراهنة للجمعية العامة عملية تكفل تحقيق هذا الهدف في وقت لا يتجاوز الدورة الخمسين للجمعية العامة. إن عملية الاصلاح يجب ألا تكون مجزأة؛ ويجب أن تكون عالمية شاملة لجميع المناطق. وأي شئ دون ذلك سيكون بمثابة إنكار لحق الوصول. إن تطور الأمر على هذا النحو سيكون مضادا لروح الميثاق.

إن الأمم المتحدة هي صنيعة أيدينا نحن، وبقدر ما نتوقع من المنظمة، يجب أن نعطيها. إن على الدول الأعضاء مسؤولية تزويد المنظمة بأسباب الحياة. وتحقيقا لهذه الغاية نضم صوتنا الى صوت الأمين العام في حث جميع الدول الأعضاء على أن تحرص على دفع أنصبتها المقررة، حتى لا تصبح يد المنظمة مغلولة بغير داع.

السيد لعممرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشارك الجزائر مشاركة تامة في ما عبر عنه، من جديد، الممثل الدائم لأندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز من التأييد لهذه المنظمة ولجهود الأمين العام. كما تؤيد ملاحظات، وآراء واقتراحات الحركة كجزء من الجهد الدائب للاسهام في تقوية الأمم المتحدة، مع الالتزام الصادق بمبادئ ومقاصد الميثاق.

يتغير الاطار الدولي بسرعة، كما تتزايد بعثات المنظمة في عددها وفي ما تحرزه من النجاح وما تصادفه من المصاعب، ولذا فإن النظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يكتسي في العام الحالي أهمية خاصة.

وتلخص الكلمات الثلاث "السلم، والتنمية والديمقراطية" أحسن تلخيص التحديات الكبرى لعصرنا، التي حددها الأمين العام مبرزا ترابطها. وفي هذا السياق فإنه على حق في تأكيده المجدد لمركز المنظمة الفريد، ودورها الحيوي وفي توضيحه لهما.

وإننا نشعر بالامتنان للأمين العام لتقديمه تقريرا شاملا يتناول بأسلوب مناسب أنشطة المنظمة في العديد من المجالات. وفي نفس الوقت، يتضمن التقرير تحليلات ومقترحات وتقديرات تثير التفكير والنقاش والحوار.

لا يمكننا أن ننكر أن السنة الماضية قد اتسمت بتوسع أنشطة المنظمة بقدر كبير في مجال حفظ السلم واستعادته. كما تعزز دورها في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد إنتهاء الصراع.

وقد واكبت الزيادة في حالات التوجه الى منظمة الأمم المتحدة وفي تواجدها في الميدان النظر الجاري في الجمعية العامة ومجلس الأمن في الجوانب ذات الصلة ب "خطة للسلام" والشروع في اتخاذ تدابير على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي تستهدف تعزيز

قـــــدرة منظمة على تصور وتخطيط وتسيير عمليـات صـــــون السلم. وإننا نرى من الضروري متابعة هذه العمليـــات وتنفيذها بنجاح مع الاستفادة من جميع الدروس التي تلقيناها من التجربة في الميدان ومع مراعاة الخطوط التوجيهية والمبادئ المحددة في القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة بشأن موضوع "خطة للسلام".

وبالمثل، فإن التقـدم الذي لا جدال في أنه قد تحقق فـــي مجـــال نزع السلاح نتيجة لإنتهاء الحرب الباردة، هو تقدم ينبغي ترسيخه وتوسيعه لإزالة شبح الحرب النووية والقضاء على أسلحة التدمير الشامل الى الأبد.

وفي نفس الوقت فإن استكمال عملية تصفية الاستعمار يظل - عـــن حـــق - من بين المهام الجديرة بالأولوية لدى المنظمة وهي تعمل على الوفاء بمقصدها العالمي.

ويشاطر الوفد الجزائـــري القلق الذي عبر عنه الأمين العام مرارا وتكـــرار، والذي يتبين بوضوح في تقريره السنوي، إزاء تفاقم الأزمة المالية للمنظمة نتيجة لتراكم المتأخرات الكبيرة. وفـــي هـــذا السياق، تعد التأكيدات التي قدمها عـــدة مساهمين فـــي الأسابيع الماضية، والمدفوعات التي تلقتها المنظمة، تطورات مشجعة. ومع ذلك، تظل حالة المنظمة غير مطمئنة ما دامت قاعدتها المالية ضعيفة بسبب الطريقة غير المنتظمة في سداد الدول الأعضاء لالتزاماتها أو تأخرها في ذلك السداد.

وهناك سمة أخرى تستوقف النظر في السنة الماضية هي الجهود التي بذلها الأمين العام والدول الأعضاء من أجل ترشيد هياكل الأمانة والأجهزة الحكومية الدولية. وقد إقتضت هذه العملية تعبئة قدر كبير من الطاقة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وبالطبع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل وطرق أدائها ولتحسين الاتصال والشفافية. ومع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بما هو لازم، على الأقل فيما يتعلق بمجلس الأمن، وتسليم بضرورة قيام الجمعية العامة بدورها الكامل المحدد لها في الميثاق.

يبدو لنا أن الأوان قد آن لإطلاق قدرة المنظمة على المبادرة في مجال التنمية، ولإعطاء زخم جديد وقوة متجددة لعمل الأمم المتحدة لإقرار علاقات دولية أكثر عدالة وأكثر إنصافا. إن وثوق الصلة بين السلم والتنمية أمر لا يمكن المغالاة في وصفه، وهو الموضوع المحوري لخطة التنمية. ثم إن النهج المتكامل في معالجة حقوق الانسان الذي هو من الأولويات الجديدة للمنظمة والذي نادى به الأمين العام يعد في رأينا امتدادا طبيعيا لاعتراف مؤتمر فيينا المعني بحقوق الانسان بالحق في التنمية. ومن الأهمية بمكان، أن تتحول جهود الجميع، من الآن فصاعدا، صوب التطبيق الكامل لهذا الحق الأساسي، بما يحقق الفائدة لشعوب العالم الثالث.

وفي الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، أقترن النظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة بمناقشة تقريره "خطة للسلام"، مما أتاح مشاركة واسعة النطاق وأثار اهتماما كبيرا. وتؤكد مداولات هذه السنة أهمية الدراسة الشاملة والبناءة لتقرير الأمين العام. وسيوافق موعد التقرير السنوي التالي للأمين العام موعد تقديم "خطة للتنمية"، التي نأمل أن تلبي التوقعات وأن ترتفع الى مستوى التحدي. ونأمل أن يؤدي هذا بدوره، الى التحسينات النوعية التي تعد أساسية للتعبير الواضح عن صحة إيمان شعوب الأمم المتحدة ببناء السلم وبتهيئة الظروف اللازمة لرفاه الجميع.

السيد عبد الله (**تونس**) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن وفدي أن أقدم تهاني الحارة الى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره المبتكر والموضوعي، الذي نثق في أنه سيشكل أساسا ممتازا لجهودنا المستمرة من أجل تعزيز دور المنظمة وزيادة كفاءتها.

في أعقاب بيان ممثل أندونيسيا التي تشغل مركز رئاسة حركة عدم الانحياز، نود أن نعرب عن تأييدنا الحار للموقف الذي أعلنه بالنيابة عنا.

ونرحب بهذه الفرصة للإعراب عن ارتياحنا لكون الجمعية العامة تنظر في تقرير هام مثل تقرير الأمين العام، وذلك تمشيا مع نص وروح الميثاق، الذي يخول الجمعية العامة سلطة مناقشة أنشطة المنظمة ومستقبلها.

إن النظـــر فـــي هـــذا التقرير سيعزز دور الجمعيـــة العامـــة، ولا سيما فـــي السياق الحالي، الـــذي نسعى فيـــه، بـــروح من الحوار والتفاهم، من أجـــل إعـــادة تنشيط أعمال الجمعية وتقوية دورها في ظل الميثاق.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن السلم والتنميـــة والديمقراطية أهداف متشابكة نتشاطرها

جميعنا ونلتزم بها، والمجتمع الدولي قادر على تحقيقها على أساس الامكانيات الواسعة التي تمتلكها المنظمة، وخبرتها الثرية وقدرتها الفعلية على التصدي للتحديات الكثيرة للمجتمع الدولي ولرفاهية الشعوب.

إن الطريقة النشطة الجديدة الموجزة في "خطة للسلام" تصف أنواعا جديدة من عمليات السلم التي تجري تحت رعاية المنظمة. وإننا نرحب بحقيقة أن الجمعية العامة شرعت مباشرة بعد الدورة الماضية في دراسة الاقتراحات المختلفة وتوصلت الى توافق في الآراء عليها من خلال اتخاذ قرارين. ونشير الى أن مجلس الأمن عكف أيضا على دراسة الأوجه المختلفة لـ "خطة للسلام"، لا سيما مسائل الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد إنتهاء الصراع؛ وحماية وأمن الموظفين المعينين في بعثات لحفظ السلم؛ واللجوء الى الفصل الثامن من الميثاق الذي يعطي التنظيمات الاقليمية دورا أساسيا في حفظ السلم، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أهمية القيام على سبيل الوقاية باتخاذ تدابير اقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تستلزم بصورة آلية استعمال القوة المسلحة لأغراض صون السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقا لأحكام المادة ٤١ من الميثاق. ومع ذلك، نذكر الجمعية العامة بأننا، كما قالت الجمعية العامة ذاتها في قرار لها (القرار ١٢٠/٤٧ باء) بشأن "خطة للسلام"، نجد مدعاة للقلق في استمرار دول معينة في مواجهة صعوبات اقتصادية بسبب تطبيق تدابير وقائية أو إنفاذية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن التكملة الطبيعية لـ "خطة للسلام" هي وضع خطة للتنمية. إننا ننتظر بشوق بالغ خطة التنمية التي أشار اليها الأمين العام في تقريره، إقتناعا منا مثله، بأن التنمية الانسانية بجميع أبعادها، لا سيما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يجب أن تكون محور اهتمام المنظمة وجهودها الرامية الى تعزيز التعاون الدولي واقامة عالم أكثر اتحادا وأكثر عدلا وأكثر استقرارا.

إننا على اقتناع بأن المنظمة يجب أن تكون أفعل وبأن تضطلع بدور محوري في اقامة نظام دولي ملزم قانونيا يكون أكثر ديمقراطية وعدلا. إن الحاجة الى المزيد من الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار في مختلف الأجهزة والى زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن حاجة واضحة. ونحن نرحب بعملية توسيع قاعدة التشاور وتبادل المعلومات في المجلس، وأي تدبير جديد بناء يلقى منا التقدير. إننا نعتبر هذه العملية معلما على طريق النظر في تأمين المشاركة الأعظم من جانب الدول الأعضاء في أعمال المجلس، مما يعزز مصداقيته وسلطته.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، فإننا نعتبر أنه ينبغي إنشاء آلية مناسبة لإجراء المشاورات المنتظمة، بحيث يتسنى للبلدان التي تقدم عادة القوات من جهة، وللأمين العام ومجلس الأمن ولجنة الأركان العسكرية، من جهة أخرى، أن يدرسوا معا مدى استصواب الاضطلاع بعملية لحفظ السلم والوسائل التي تستخدم ضمانا لنجاحها.

على غرار ذلك، نود أن نؤكد على الحاجة الى ترشيد أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، رحبنا باهتمام كبير باتخاذ القرار ٢٣٣/٤٧، ويحدونا الأمل في أن يتقدم الفريق العامل المعني باقتراحات تكون مفيدة وفي محلها بصدد مسائل مثل مسألة نظر الجمعية العامة في تقارير الأجهزة الرئيسية التي أنشأها الميثاق.

أخيرا، نود أن نؤكد على أن إعادة تنشيط المنظمة، بما في ذلك أمانتها العامة أمر من شأنه أن يكفل لها الوفاء بولاياتها وفقا للأولويات المحددة.

هذه هي وجهات نظر وفد بلدي الأولية بشأن التقرير الهام عن أعمال المنظمة. وبالطبع إن اهتمامنا بمختلف الأوجه المذكورة في هذه الوثيقة سيظل باديا بلا نقصان عندما تتناول مختلف لجان الجمعية العامة الأجزاء التي تخصها.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أثناء نظر الجمعية العامة، في البند ١٠ من جدول الأعمال، "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" (A/48/1)، سأشير الى هذا التقرير الجديد وكذلك الى تقرير الأمين العام "خطة للسلام" (A/47/277).

لقد انقضى أكثر من عام بقليل على نشر تقرير الأمين العام الذي طلب إليه إعداده في اجتماع القمة لمجلس الأمن الذي انعقد بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وذاك التقرير المعنون "خطة للسلام" أثار اهتماما كبيرا في الجمعية العامة والأجهزة الأخرى في المنظمة، نظرا لما تضمنه من محتويات هامة ومقترحات شتى.

إن الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأه رئيس الدورة السابعة والأربعين، اضطلع بعمل مكثف وصعب أدى الى اتخاذ القرارين ١٢٠/٤٧ ألف و ١٢٠/٤٧

باء اللذين يعود الفضل في صياغتهما الى قيادة ممثل مصر، السفير العربي، الراسخة التي تنم عن الخبرة الأصيلة، والى تفاني جميع الذين شاركوه في الجهود التي بذلها.

ولقد أنشأ مجلس الأمن أيضا فريقا عاملا كان يلتقي من وقت الى آخر. أما نتائج مداولاته فبادية في ستة بيانات صادرة عن رئيس المجلس. كما أن الأجهزة الفرعية للجمعية العامة تنظر بدورها في بعض المقترحات الحكيمة الواردة في التقرير.

إن جمهورية الأرجنتين أعربت بالفعل عن موقفها حيال الوثيقة (A/47/232) التي قدمتها مجموعة ريو بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ بعنوان "آراء من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل في مجال الدبلوماسية الوقائية، واقرار السلم وصيانته". وما جاء في هذه الوثيقة لا يزال صحيحا.

إن اجراء تحليل مفصل لجميع العناصر الواردة في تقرير الأمين العام سيستغرق وقتا طويلا. لذلك سأقتصر الآن على لفت الانتباه الى ثلاث من الأفكار التي تضمنها.

أولا، يرى وفد بلدي أن الدبلوماسية الوقائية والوزع الوقائي ربما كانا إثنين من أكثر المفاهيم تشويقا وأهمية في التقرير. وقد نظر الموضوع فريق الجمعية العامة العامل غير الرسمي واستنتاجاته الأولية تتجلى في القرارين.

إن جمهورية الأرجنتين تؤكد مجددا على عزمها على العمل مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم درجا على عادتها، وهي تعلن تأييدها الصريح لمفهوم الوزع الوقائي لعمليات حفظ السلم.

وتعتبر حالة مقدونيا، في رأينا، نموذجا مثاليا للفعالية التي يمكن أن تتوقع، نظريا، من هذا النوع من العمليات. ونعتقد أن هذا البند ينبغي أن يظل قيد الاستعراض سواء من جانب الجمعية العامة أو الأمانة العامة، في إطار عمليات حفظ السلام. ونرى أننا يجب أن نبدأ بتنفيذ مبادئ وقواعد مماثلة لتلك التي طبقت في عمليات حفظ السلام الأخرى، وذلك بعد اعتمادها على النحو الواجب.

ثانيا، كان بناء السلم بعد إنتهاء الصراع، هو أحد الموضوعات الهامة الأخرى التي بحثت في "خطة للسلام". وقد شهد المجتمع الدولي، على مدى السنوات القلائل الماضية، عددا كبيرا من الصراعات المسلحة، وتمت تسوية البعض منها في إطار قوات الأمم المتحدة، وهذا يؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. وإننا نؤمن أيضا أن هذا المفهوم يقتضي دراسة مستفيضه، وينبغي أن يتناوله الأمين العام في تقريره الذي طال انتظاره وهو "خطة للتنمية".

ثالثا، فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة، فالأرجنتين تشارك، بوحدة كبيرة من القوات، في عمليات حفظ السلام. ولهذا فإننا ندرك تماما أن موضوع سلامة الموظفين العاملين في عمليات حفظ السلام يتسم بالأهمية والإلحاح. وتعد الخسائر في الأرواح التي حدثت هذا العام وحالات النجاح الملفت التي تحققت في الصومال والبوسنة والهرسك، شاهدا مؤثرا على ما يتسم به الموضوع من جدية بالغة.

وقد استرعى الأمين العام الانتباه بوضوح الى هذا الموضوع في تقريره. وتولي الجمعية العامة اليوم اهتماما خاصا أيضا لهذا الموضوع. ويسعدنا أن البند قد أدرج على جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وأن اللجنة السادسة سرعان ما ستبدأ نظرها في مشروع اتفاقية متصلة بهذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أود أن أخص بالشكر وفدي أوكرانيا ونيوزيلندا. لما بذلاه من جهد شاق وطاقة من أجل إدراج هذا البند.

ومنذ يومين فحسب، أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1). وهو وثيقة شاملة تصور بجلاء الفترة المعينة التي تمر بها منظمتنا، وكذلك النظام العالمي برمته. ونحن نقدر منهجية هذا التقرير. كما نعتقد أيضا أن أهداف السلم والتنمية والديمقراطية ترتبط ببعضها ارتباطا لا ينفصم، وهي واقع عالمي.

وفيما يتعلق بمنظمتنا على الأخص، فإننا لا نستطيع اليوم أن نقف غير عابئين بالأزمة التي تمر بها. فهذه الأزمة على تعقيدها، يمكن أن ينظر اليها في رأينا، على أنها الآلام المصاحبة للنمو ويتضح ذلك على الأخص في مجاليين وثيقي الصلة ببعضهما وهما: المصاعب المالية التي تواجهها المنظمة، والزيادة، المتعاظمة الى حد يصيب المرء بالدوار، في عدد ومهام عمليات حفظ السلام.

وعلينا اليوم ألا نكتفي بمواصلة إمعان الفكر في هذه المسائل، وإنما يتعين علينا أيضا التماس حلول ملموسة للمشاكل الحالية بحيث نصقل آليات إنشاء وتنفيذ وإنهاء هذه العمليات، التي سنواصل دعمها. فإذا لـــم نفعل ذلك، فلا شك أن هذه الأزمة، إذا سمح لها

بالاستمرار، ستقوض مصداقية المنظمة في هذا الوقت بالذات الذي أصبحت مدعوة فيه، أخيرا، الى أداء الدور الذي أنشئت من أجله أصلا.

السيد بيليف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد بيلاروس أن يعرب للأمين العام عن إمتنانه للتقرير الذي قدمه عن أعمال المنظمة (A/48/1). ولا يكتفي التقرير بتقييم الحالة الراهنة في العالم وتقديم معلومات عن الأنشطة الواسعة النطاق التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، وإنما يقترح أيضا تدابير من شأنها تحقيق تكيف المنظمة مع الواقع الجديد كما يقدم توصيات تستهدف تسوية أهم المشكلات.

وهذا التقرير للأمين العام ليس فقط أطول التقارير التي قدمت على مدى السنوات القليلة الماضية فحسب، ولكنه أيضا تقرير يتضمن الى جانب المادة الوفيرة عن أعمال المنظمة المتعددة الأوجه أفكارا وتوصيات كثيرة جديدة. ولا يسع المرء إلا أن يتفق مع الأمين العام عندما يقول إن

"العمل من أجل السلم لا يدع لنا مجالا للراحة". (A/48/1، الفقرة ٥).

وعندما يقول

"وإن لم يستتب السلم فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية". (A/48/1، الفقرة ١١)

ولذلك يسعدنا أن التقرير يولي مثل هذا القدر الكبير من الاهتمام لمسائل الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات.

وقد اتخذت خطوات ملموسة لتحقيق الأفكار والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277). وقد جرى تعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها لخدمة احتياجات الإنذار المبكر للأمم المتحدة. وقد أسفرت مناقشة توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي الذي أنشأته الجمعية العامة عن نتائج ملموسة، وقد قدم مجلس الأمن أيضا مقترحات محددة في هذا الصدد. وهذه الأمور الهامة قد نوقشت في أجهزة أخرى من أجهزة الأمم المتحدة أيضا. وقد استحدثت أشكال أخرى جديدة للدبلوماسية الوقائية، وبعثات تقصي الحقائق، وبعثات المساعي الحميدة والنوايا الحسنة، وإيفاد المبعوثين الخاصيين لمناطق التوتر.

إن الجهود الجبارة التي يبذلها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي تستحق أعلى مراتب الثناء. لقد كرس قدرا كبيرا من الاهتمام لصنع السلم وحفظ السلم، وبناء السلم بعد إنتهاء الصراع. وقد أثيرت مسألة عمليات حفظ السلم هنا بالفعل، وما ينجم عن ذلك من مشكلات بالنسبة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وفي رأينا أن هناك حاجة لاتخاذ أقوى التدابير لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلم. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، لدى التخطيط لهذه العمليات وتنفيذها، امكانيات الأمم المتحدة ومواردها الحالية.

ويشارك وفد بيلاروس مشاركة تامة رأي الأمين العام القائل بأنه في السياق الدولي، ومن منطلق الأمن، جرت بعض الأحداث الهامة التي تتطلب مناهج جديدة للتسوية وجهودا جديدة من جانب المجتمع الدولي. وهذه هي بالتحديد الروح التي ينبغي أن نتناول بها المحادثات الخاصة بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب وتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير محدد. وقد قدمت جمهوريتنا إسهامها الخاص الملموس في نزع السلاح، وقد أكد الأمين العام ذلك في تقريره حيث يقول:

"من دواعي ارتياحي أن بيلاروس صدقت مؤخرا على معاهدة عدم الانتشار". (A/48/1، فقرة ٤٧٤)

وأود أن أضيف أنا شخصيا الى ذلك "وعلى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية".

إن وفد جمهورية بيلاروس يتفق مع رأي الأمين العام من أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسند إليه دور تحسين مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي، بوصف ذلك هدفا مستقلا مكرسا في ميثاق الأمم المتحدة، وهو يعد أيضا شرطا لازما لإدامة السلم والأمن الدوليين.

وقد أيد وفدنا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ المعقودة في نيويورك، اقتراح الأمين العام الداعي الى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع تقارير الى مجلس الأمن عن الحالات التي تنطوي، في نظره، على تهديد للسلم والأمن الدوليين. وللأسف، فإن هذه الاقتراحات لم تحظ بالاهتمام الواجب حتى الآن.

ويحيط وفدنا علما مع الارتياح بالعمل النشط الذي تقوم به المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو.

لقد درس وفد بيلاروس باهتمام خاص الجزء باء من الفصل الثاني من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إن جمهوريتنا من البلدان التي افتتحت فيها مكاتب مؤقتة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد أعلنا مرارا وتكرارا عن دعمنا لجهود الأمين العام في سبيل تقديم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة التحول، وتنظيم توفير المنظمة لخدمات شاملة في مجالات شتى.

ويؤدي المكتب المؤقت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في بيلاروس مهام عملية هامة تلبي احتياجات التنمية، كما أنه يدعم عملية تحول مجتمعنا إلى أشكال جديدة من التنظيم. وأصبح يمثل حلقة هامة في سلسلة حلقات تنسيق الأنشطة التنفيذية لشتى البرامج والوكالات المتخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويشاطر وفد بلدنا تمام المشاطرة إحساس الأمين العام بالقلق العميق إزاء الحالة المالية غير المرضية لمنظمتنا. ونظرا لخطورة هذه الحالة قدمت حكومة بيلاروس، على الرغم من صعوبة وضعنا المالي والاقتصادي، مساهمة مقدراها ٣,٥ ملايين دولار لميزانية المنظمة. وفي الوقت نفسه نتوقع من المنظمة أن تقوم من خلال هيئتها الرئيسية، وهي الجمعية العامة، باتخاذ التدابير اللازمة لجعل التزام بيلاروس المالي للمنظمة متسقا تماما مع قدرتها الحقيقية على الدفع.

ومن الأحداث الهامة في حياة الأمم المتحدة المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، الذي أتاح إمكانية تحليل وتقييم كل ما قامت به الأمم المتحدة من أعمال في ميدان الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها، كما بين المؤتمر المجالات الرئيسية للنشاط في المستقبل، وحدد العقبات التي تحول دون تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال. ونحن نشاطر تمام المشاطرة استنتاج الأمين العام بأن المؤتمر كان نقطة تحول في عمل المنظمة للنهوض بحقوق الانسان والدفاع عنها.

وقد قام وفد بلدي بدور نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر فيينا وفي المؤتمر ذاته. ونلاحظ بارتياح أنه على الرغم من الاختلافات التي ظهرت في البداية فقد استطاع المشتركون في المؤتمر أن يجدوا السبيل للتوصل إلى إتفاق، وبذلك أكدوا عالمية حقوق الانسان الأساسية ومبادئها، وأعادوا التأكيد على مركز الانسان الفرد باعتباره الموضوع الأساسي لحقوق الانسان. ومن الأهمية الحاسمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الانسان التنسيق والتعاون بين جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية الاقليمية والمؤسسات الوطنية العاملة في هذا الميدان.

إن الاصلاح المؤسسي الجاري في الأمم المتحدة، وإنشاء آليات جديدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية، والأخذ التدريجي بمفهوم التحول من تقديم المساعدة الطارئة إلى اعادة التأهيل والتنمية، تمثل جميعها خطوات هامة في تنظيم جهود معالجة حالات الطوارئ الانسانية. ومما يؤسف له أن عددا كبيرا من هذه الحالات حدثت في منطقة أوروبا الشرقية. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية بيلاروس توسيع نطاق التدابير الوقائية الدولية التي تجعل الأمم المتحدة تتدخل في حالات إنسانية صعبة، وخصوصا في النقاط الساخنة، إستنادا إلى الموافقة التامة من جانب الأطراف المعنية.

غير أني أود أن أؤكد قلقي العميق لكون الأمم المتحدة قد وجدت نفسها تخوض هذه الحالات بتواتر متزايد وعلى نطاق يزداد اتساعا، وأصبح يتعين عليها أن تتفاعل ليس فقط مع ما تسببه الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية من عواقب على الانسان، بل أيضا مع عواقب الصراعات الإثنية وعدم الاستقرار السياسي. لذلك نرى أنه يجب على منظمتنا أن تجعل أولى أولوياتها منع تفاقم الأزمات الانسانية في أي جزء من العالم اليوم.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أتطرق إلى آثار كارثة تشرنوبل التي وقعت منذ ما يزيد على سبعة أعوام. ويشاطر وفد بلدي المشاعر العميقة التي أبداها الأمين العام للأمم المتحدة، الذي استطاع مؤخرا أن يزور بلد من البلدان التي لحقتها أكبر إصابة من كارثة تشرنوبل، وأن يرى بنفسه أن آثار هذه المأساة مازالت تؤثر على الحياة اليومية للملايين من البشر. وتقوم جمهورية بيلاروس بوضع نهج جديد لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في المناطق المنكوبة، وذلك بالاشتراك مع منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بتشرنوبل، السيد يان إلياسون. وقد حظي هذا النهج بتأييد واسع النطاق في الاجتماع التنسيقي الذي عقد في مدينة مينسك في أيار/مايو من هذا العام، وكذلك في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

فأود أن أؤكد أن التأييد الدولي الواسع النطاق في معالجة الطائفة العريضة من المشاكل الموروثة من كارثة تشرنوبل، وخصوصا المشاكل الانسانية، إنما يعد

مـــــن أهم ضمانات توطيد الديمقراطية والاصلاحات الاقتصاديـــة وغيرهـــا فـي بلدنا - ناهيك عن أهمية الدروس المستفادة من كارثة تشرنوبل بالنسبة لكل المجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناننا لاتاحة هذه الفرصة لنا لكي نبدي بعض الملاحظات بمناسبة مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

السيد خيرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يـــود وفـــد بلدي أن يعرب عن تقديرنا للأمين العام للمنظمة ولموظفيـــه على التقرير الخاص بأعمال المنظمة. ووفد بلدي لا ينوي التطرق إلى كل المسائل الواردة في التقرير الحالي، الذي يتضمن قضايا تتراوح بين حفظ السلام في مختلف بقاع العالم والمشاكل المالية التي تعانيها المنظمة. وسوف يناقش وفد بلدي في الوقت المناسب مختلف القضايا الواردة في التقرير خلال المداولات الحالية للجمعية العامة في الجلسات العامة وكذلك في الجان الرئيسية. وسأقتصر بالأحرى على تناول مجالات معينة في التقرير بعبارات عامة قد تلقي الضوء على كيفية الأداء السليم لعمل الأمم المتحدة في المستقبل.

دعوني أولا أؤكد أن وفد بلدي مقتنع بأن الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة عالمية، يمكن أن تتيح إطارا للتعاون الفعال والحوار فيما بيـن الدول الأعضاء على أســـاس المبادئ الواردة في الميثاق. وللأمم المتحدة دور حاســـم لتضطلع بـــه فـــي صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز نظام عادل ومنصـــف للعلاقـــات الدوليـــة. وفي هذا الصدد، فإن وزير خارجية جمهورية إيـــران الاسلامية حين خاطب الدورة الحالية للجمعية العامة أكد:

> "إن اتخاذ نهج متوازن موضوعي يتسم ببعد النظر إزاء مختلف التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية، ويقوم على العدالة وعلى المبادئ والأهداف المشتركة المكرسة في الميثاق، لهو الشرط الأساسي لاستعادة وتعزيز مصداقية المنظمة، ويمكن لهذا النهج أيضا أن يؤدي دورا هاما في تأمين الثقة والاستقرار الطويلي الأمد". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، الصفحة ٢١).

خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة نوقش تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلم" مناقشة مستفيضة وشارك أعضاء حركة عدم الانحياز مشاركة ايجابية في المفاوضات والمناقشات الخاصة به، وأدى ذلك إلى اعتماد القرارين ١٢٠/٤٧ و ١٢٠/٤٧ باء. ويرى وفدي أن مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ينبغي أن تحترم في عملية تنفيذ التوصيات الواردة في القرارات المتخذة وفي المفاوضات التي قد تجري في المستقبل بشأن القضايا المعلقة.

ومن سوء الطالع أن نلاحظ أن بلدانا معينة فسرت بعض جوانب التقرير المعنون "خطة للسلم" بأنها زيادة لامتيازات مجلس الأمن على حساب الجمعية العامة، ونعتقد أن هذه التفسيرات ينبغي أن ترفض وينبغي الابقاء على دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأعلى للأمم المتحدة، إن المادة ٢٤ من الميثاق تذكر صراحة أن مجلس الأمن يعمل نائبا عن أعضاء الأمم المتحدة. ومن ثم ينبغي أن يكون مجلس الأمن مسؤولا أمام الجمعية العامة التي تتكون من جميع أعضاء المنظمة. ويجب على الجمعية العامة أن تمارس سلطاتها ووظائفها المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق. واذ نلاحظ أن الأمين العام يرى أن جدول أعمال الجمعية العامة يحتاج إلى بعض الترشيد، فإن وفدي يعتقد أن إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، بما في ذلك ترشيد جدول الأعمال، ينبغي أن يتم عن طريق فريق عامل مفتوح العضوية غير رسمي كما هو وارد في القرار ٢٣٣/٤٧. وإننا مستعدون للعمل في هذا الفريق العامل لتحقيق هذه الغاية.

في أعقاب الحرب البادرة، وسع مجلس الأمن أنشطته. وكما يرد في تقرير الأمين العام فإن مجلس الأمن في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ عقد عددا هائلا من الاجتماعات واتخذ قرارات عديدة وأصدر عددا كبيرا من البيانات الرئاسية. ويرحب وفدي بحقيقة ان المجلس كان في حالة انعقاد شبه دائم وانه درس الكثير من التهديدات الأمنية في جميع أنحاء العالم. والسؤال الآن هو ما اذا كان المجلس، لا سيما أعضاؤه الدائمون، قد تصرف بحزم وعلى نحو سريع لإعمال العدالة ومبادئ الميثاق لعكس العدوان. هل أبدى المجلس الارادة السياسية اللازمة لوقف تطبيق المعايير المزدوجة؟

من سوء الطالع إن مجلس الأمن لم يتمكن من تحمل مسؤولياته في تناول بعض قضايا العدوان الواضحة وآخرها العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك وهي عضو في الأمم المتحدة. ينبغي لمجلس الأمن أن يضمن أن يتفق دوره مع ولايته كما حددها الميثاق. وفضلا عن ذلك لابد للمجلس أن يحترم مبدأ

الوضوح والشفافية في عمله وأن يتجنب الممارسات غير الديمقراطية والبرامج الخفية. وفي هذا الصدد، توافق جمهورية ايران الاسلامية على رأي الأمين العام بأنه:

"ينبغي للمشاورات غير الرسمية أن يتخللها مزيد من الجلسات الرسمية، وذلك لإعلام الدائرة الأوسع للدول الأعضاء، والتماس دعمها في الوقت ذاته". (A/48/1، الفقرة ٣٨)

إن المناخ الدولي الراهن يمكن أن يؤدي إلى العمل على نحو عاجل على بحث قضية إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بغية تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وفي الاجتماع الوزاري الأخير لحركة عدم الانحياز الذي عقد بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في نيويورك، لاحظ الوزراء أن الركود المستمر في البلدان النامية والكساد الاقتصادي المستمر في عدد كبير منها يخنقان جهودها من أجل التنمية. ونرى ان الأمم المتحدة لها دور أساسي في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا التنمية. وفي هذا الصدد يقدر وفدي عمل الأمين العام في إعداد تقرير بشأن خطة للتنمية، كما طلب قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧، ويتطلع إلى تلقي التقرير الأولي للأمين العام، وإلى أن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في الدورة الراهنة، كما هو وارد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

في الختام أود أن أشير إلى التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز الانتاجية في خدمة المؤتمرات كما ترد في تقرير الأمين العام، ويرى وفدي أن إدخال هذه التدابير سبب صعوبات في العمل السليم للوفود، وإدراكا منا للحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة، فإن وفدنا يود أن يؤكد على أهمية توفير خدمات كاملة للدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات وتوزيع الوثائق.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العميق للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/48/1.

إن رئيس حركة عدم الانحياز، سفير اندونيسيا، ورئيس مجموعة الـ ٧٧، سفير كولومبيا، سبق أن أعربا عن آرائهما التي تعبر إلى حد كبير عن جوهر أفكار وفدنا. إن التقرير ينطوي على فهم عميق للتيارات القوية للتاريخ التي تتدفق في هذه الأوقات المضطربة التي تستلفت النظر. ويبين التقرير المواصفات الأكاديمية الواسعة للأمين العام ومهاراته وخبراته الدبلوماسية المعروفة، وشجاعته السياسية في الدفاع عن العدالة والانصاف والسلام. ويسلط التقرير الضوء على المنجزات العديدة للمنظمة ويشير إلى التحديات التي تتطلب استجابة سريعة وعاجلة. ومما أثار إعجاب وفدنا بصفة خاصة الطريقة الشاملة التي أقام بها التقرير الروابط التي تؤكد الحاجة إلى اتخاذ نهج موحد في تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

وكما قال الأمين العام فإن الأمم المتحدة أمامها اليوم فرصة ثانية لكي ترتفع إلى مستوى الدور الذي أنيط بها بموجب الميثاق. إن حماس الأمس خفت بسبب الحقائق الواقعة اليوم. ولكن يجب ألا نسمح للصعوبات المؤقتة التي تقف في سبيل تنفيذ ارادة المجتمع الدولي، أن تحجب رؤى ميثاق الأمم المتحدة وما تتضمنه من وعود.

إن وفد باكستان يشعر بارتياح خاص لأن الأمين العام استرعى نظر المجتمع الدولي، في الفقرة ٣٥٢ من التقرير إلى مشكلة جامو وكشمير. إن قمع حق تقرير المصير في كشمير أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان. وهو يهدد أيضا السلم والأمن الدوليين. ويرى وفدنا أن من المناسب تماما أن تبقى القضية قيد النظر في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان يضطلع بدور أساسي في تحسين الحالة الخطيرة والتخفيف من حدة التوتر والصراع. وينبغي تمكين هذا الفريق من الاضطلاع بولايته برصد خطوط المراقبة على الجانبين.

لقد قدم الأمين العام بطرس بطرس غالي مساعيه الحميدة للهند وباكستان للمساعدة في حسم مسألة كشمير. وترحب باكستان بهذه المبادرة، وقد نقلت للأمين العام قبولها لمساعيه الحميدة.

السيد راو (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نرحب بالتقرير الشامل والمركز الذي قدمه الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة في السنة الماضية (A/48/1).

ويبين التقرير على نحو قاطع أنه مع التغيرات التي وقعت في العالم في السنوات الأخيرة، فإن الأمم المتحدة عليها الآن دور هام وصعب تقوم به أكثر من أي وقت مضى من تاريخها لتحقيق النظام العالمي ولاغتنام الفرصة لإحراز تقدم بالنسبة لمجموعة الأنشطة

الداخلة في نطاق ولاياتها كما هي واردة في الميثاق.

ونشاطر الأمين العام رأيه بأن النمط الساري في الـ ١٢ شهرا الماضية يبين ثلاثة حقائق هي: الطبيعة الشاملة للتحدي العالمي، وضرورة الأمم المتحدة التي لا غنى عنها، والفجوة التي كشفت عنها حقيقة أن مطالب الدول الأعضاء من المنظمة لا تصاحبها موارد كافية.

إن التحديات التي تمثلها هذه الحقائق كبيرة ليس أقلها ضرورة العمل من أجل نهج موحد ومتكامل بشأن السلام والتنمية والديمقراطية.

هذه التغيرات وهذه التحديات تتطلب إستجابات جوهرية. ولكن بالاضافة إلى تناول كل قضية مضمونية سواء كان ذلك في مجال السلام أو تحديد الأسلحة أو التنمية الاقتصادية أو حقوق الإنسان أو الاستجابة للتهديدات غير العسكرية للأمن - فلابد أن تضيف إلى قائمة هذه المهام الحاجة إلى أن نصلح أنفسنا وأن نجدد مؤسساتنا.

إن التقرير يشير إلى إستعداد الأمين العام إلى تنفيذ التغيير، ويسجل خطوات عملية تم إتخاذها حتى الآن في عدة مجالات. إننا نرحب بهذا النهج.

مع ذلك، إذا أريد للأمم المتحدة أن تضطلع بفاعلية قصوى بالدور المركزي المطلوب منها الآن، فإن مزيدا من التغيير - ومزيدا من الإصلاح - في المنظومة أصبح ضروريا حقا. ومالم تطور الأمم المتحدة طاقة شاملة للتصدي لمشكلات اليوم والغد، فسيبرز خطر حقيقي من أن تفقد بالتدريج المصداقية التي تتمتع بها لدى الحكومات والشعوب في العالم والتي تلزمها لتعيش.

ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما في تحقيق السلام في عالم التسعينات وما بعده. هذا الدور الخاص حيوي لأنه، كما أشار الأمين العام، لا يمكن بغير سلام أن تكون هناك تنمية ولا ديمقراطية.

لقد أدت وثيقة الأمين العام البالغة الأهمية بعنوان "خطة للسلام" إلى مناقشة دولية حول هذا الدور الخاص للمنظمة وترتبت عليها منذ ذلك الحين آثار عملية كثيرة في تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة كما اشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره عن أعمال المنظمة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي لابد من إنجازه.

عندما خاطب وزير الشؤون الخارجية الاسترالي، السناتور غاريث إيفانز، الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٥ قبل أسبوعين، عرض دراسة عنوانها "التعاون من أجل السلام"، تمثل إسهام استراليا في المناقشة الجارية التي بدأتها "خطة للسلام". وفي دراسة "التعاون من أجل السلام" حدد السناتور إيفانز سبعة مجالات ينبغي منحها الأولوية، لإعطاء الأمم المتحدة القدرة الشاملة اللازمة لمواجهة تحديات عصرنا.

وأول هذه الأولويات إعادة التشكيل الهيكلي للأمانة العامة لكفالة أن تكون لدى الأمين العام مجموعة فعالة من القيادات تمارس السلطة في عمليات الأمم المتحدة الكبيرة، وتعزز وتنسق على نحو أكثر نظاما وأسهل إدارة المجموعة المتنوعة من الادارات والوكالات القائمة. ونحن نؤيد الإقتراح بأن يستحدث الأمين العام هيكلا رفيع المستوى جديدا في مقر الأمم المتحدة، يكون لديه بموجبه أربعة نواب للأمين العام مسؤولين على التوالي عن السلام والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، وشؤون الادارة والتنظيم. وكل نائب يتولى مسؤوليات تنفيذية كاملة في القضايا التنفيذية التي تقع في نطاق اختصاصه أو اختصاصها، ويخضع أو تخضع لتوجيه الأمين العام فقط. إن هذا سيكون تغييرا كبيرا، وليست هذه المرة الأولى التي يقترح فيها ذلك، ولكن في رأينا، هذا هو التغيير الذي من شأنه أن يخلق أكثر من أي شيء آخر الظروف اللازمة لإدارة أكثر فعالية وأكثر تنظيما في الأمم المتحدة كلها.

والأولوية الثانية هي أن نحسم على نحو نهائي مشكلة التمويل الحرجة في الأمم المتحدة. إن المشكلة تسببت فيها إلى حد كبير، الدول الأعضاء. ونحن قادرون تماما على أن نحسمها بدفع إشتراكاتنا المقررة في الميزانية العادية وعمليات السلام بالكامل وفي الوقت المحدد. وإذا ما وقعت معظم المتأخرات مع نهاية هذه السنة، فإن الشؤون المالية في الأمم المتحدة ستكون في موقف صحي تماما. وبعد تغذية حسابات صندوق رأس المال العامل والصندوق الإحتياطي لحفظ السلام والحساب الخاص، ستكون الأمم المتحدة في موقف يمكنها من تسديد كل نفقات المساهمات المتعلقة بالقوات التي لم تسدد بعد.

والأولوية الثالثة هي تحسين إدارة عمليات السلم في كل من المقر والميدان. لقد اتخذت بعض الخطوات البالغة الأهمية والمفيدة جدا. وهي مذكورة في تقرير الأمين العام، مثل التحديد الأوضح لأدوار إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدماج شعبة العمليات الميدانية في إدارة عمليات حفظ السلام ولكن مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وبصفة

خاصة، التطوير التدريجي لهيئة أركان يكون أفرادها مؤهلين تأهيلا جيدا لتخطيط وإدارة الأبعاد العسكرية لهذه العمليات.

والأولوية الرابعة، هي إعطاء إهتمام خاص لآلية الدبلوماسية الوقائية مرة أخرى في المقر والميدان على حد سواء. وكانت الجهود في هذا الشأن تبذل في حالات خاصة رغم أن إدارة الشؤون السياسية كانت تبني بالتدريج نواة بالخبرات الأساسية اللازمة. وثمة بالإضافة إلى ذلك ميزة كبيرة من ناحية التكاليف في بذل المزيد من الجهد لمنع النزاعات من أن تتحول إلى صراعات مسلحة. ونرحب بالاعتراف في التقرير بأن الدبلوماسية الوقائية أصبحت تفهم الآن على أنها مجال حيوي للعمل من الناحية العملية، كما نرحب بمشاركة الأمين العام في الدبلوماسية الوقائية. ونرى أن النهج الأكثر تبشيرا بالنجاح للنهوض بمستوى الدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة هو النهج الذي يعطي للمنظمة القدرة على أن تقدم خدمة حسم المنازعات لأعضائها بتوفير مهارات من طرف ثالث من خلال المساعي الحميدة والوساطة. ونقترح في هذا الصدد، إنشاء عدد من مراكز السلم والأمن الإقليمية للمساعدة في القيام بالدبلوماسية الوقائية ومهام صنع السلام تكون قريبة من الأماكن التي تنشأ فيها المشاكل ونقترح أيضا رفع مستوى القدرات الإعلامية والتحليلية المتاحة لإدارة الشؤون السياسية لهذه الأغراض والأغراض الأخرى ذات صلة بها.

والأولوية الخامسة تتعلق بإعادة النظر في نظام تنسيق الإغاثة الإنسانية. ورغم التقدم الذي حدث بسبب إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، نظن أن بعض المشاكل الهيكلية الأساسية لا تزال قائمة. ونقترح التصدي لها على نحو جذري من خلال إنشاء وكالة جديدة للإستجابة للكوارث تجمع بين وظائف الإغاثة والتأهيل التي يضطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي وتخضع مباشرة لنائب الأمين العام للشؤون الإنسانية المقترح.

الأولوية السادسة، في رأينا، هي اتخاذ خطوات مختلفة لزيادة الاهتمام ببناء السلم داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذه هي نقطة التلاقي بين دور الأمم المتحدة في الأمن والسلم ودورها الاقتصادي والاجتماعي. ويجب الاعتراف لها والتأكيد عليها بذلك. ولا بد أن تتضمن متابعة السلم والأمن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية. بالاضافة الى الوقاية المباشرة واحتواء الصراعات المسلحة وتسويتها. والواقع أن كثيرا من أجهزة منظومة الأمم المتحدة تهتم ببناء السلم في شكل أنشطة تتمثل في وضع القانون الدولي ونزع السلاح والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة وتحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات. ولكن يمكن الاضطلاع بما هو أكثر بكثير، تنظيميا، لربط هذه الأنشطة معا، والتسليم بأهميتها بالنسبة للأمن وضمان متابعتها بدافع من الهدف المشترك.

الأولوية المتبقية موضوع كبير جدا في حد ذاته، هو إعادة تنشيط مجلس الأمن، ليس لأنه يعمل الآن على نحو غير فعال، ولكن لأن افتقاره الواضح للعنصر التمثيلي بدأ يؤثر على شرعيته. إن مجلس الأمن يشكل حجر الزاوية في النظام الكلي للسلم والأمن في الأمم المتحدة، وليس من مصلحة أحد السماح لمصداقيته بأن تتآكل تدريجيا. وبالتأكيد يجب حسم المسائل المعلقة بشأن حجم المجلس وشكله بحلول الذكرى الخمسين للأمم المتحدة عام ١٩٩٥. والواقع أن هذا تاريخ نموذجي لتحقيق مجموعة كاملة من الاصلاحات التنظيمية اللازمة.

إن بقاءنا في التسعينات وما بعدها يتوقف على توصلنا الى تفاهم جديد لما يشكل الأمن وما يسهم فيه، ويتوقف على قدرتنا على أن نفكر بوضوح في كيفية التصرف إزاء مشاكل الأمن الجديدة عندما تظهر، ويتوقف على أن نخلق عادات للحوار ونصونها وأن نلتزم التزاما حقيقيا بالتعاون من أجل السلام. ومن خلال السلام يكون في مقدورنا أن نحرز تقدما بالنسبة للحاجة الملحة الى التنمية بكل أبعادها.

كما أن تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية سيعتمد على استعدادنا للتفكير في مؤسساتنا من جديد وإعادة تشكيلها، وبخاصة الأمم المتحدة، بحيث يمكن أن تواجه الحقائق الجديدة. إن اقتراحات استراليا مقدمة بهذه الروح البناءة.

يبين تقرير الأمين العام بوضوح التزامه بمواجهة التحديات الناتجة عن هذه الحقائق الجديدة. وهو يسلم في مقدمته بأن نهضة الأمم المتحدة لا تزال موضع شك وأن المجتمع الدولي يقف في مفترق الطرق. لذا، فإن تقريره حافزا لمزيد من الواقعية والمشاركة والجهد والابداع السياسي. ويجب أن نعمل جميعا مع الأمين العام لتحقيق هذا الهدف الذي نتشاطره جميعا، وهو إيجاد نظام عالمي أكثر استقرارا من خلال أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية.

السيد يسن (السودان): ونحن نناقش تقرير الأمين العام A/48/1 المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن الفترة بين الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين لا بد لنا من الإشادة به، إذ يمثل، خلافا

للأعوام السابقة، أطول وثيقة لأعمال المنظمة خلال عام واحد وأكثرها تفصيلا. كما أنه غطى العديد من المجالات الحيوية التي تهم المجتمع الدولي في التنمية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ونقر بأنه ليس في نيتنا تناول هذا السفر الهام بالتحليل فقد يجد وفد بلادي الفرصة ملائمة لتناول بعض جوانبه في لجان الجمعية العامة ذات الاختصاص. غير أنه من المناسب أن نتطرق هنا بشيء من الإيجاز لبعض الجوانب التي غطاها التقرير وجوانب أخرى ذات صلة مباشرة بالسودان.

من خلال المحور الثالث للتقرير المتعلق بتطوير المجتمع العالمي لا يسعنا الا أن نقر سويا مع الأمين العام أنه لا بد من وقفة تتصل بهذا الأمر الهام في كافة المجتمعات الانسانية. إذ يتصل بأنشطة التنمية ووسائل تنفيذها وبالقضايا الانمائية الاقليمية وبحقوق الانسان.

ونتفق أن التنمية البشرية في بُعديها الاجتماعي والاقتصادي هي المرتكز الضروري لكل الجهود التنموية العالمية. ونحن نتطلع الى مبادرة الأمين العام والتي يطلق عليها "برنامج التنمية" ونأمل لها أن تمثل المبادئ التوجيهية لعمل المنظمة مستقبلا في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي.

فقد كان من بين الأسباب التي أدت الى نشوب بؤر الصراع الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية إهمال التنمية في هذين المجالين الهامين. وإذا كانت معظم بلدان العالم النامي قد تحررت من قبضة الاستعمار العالمي إلا أنها لا تزال حبيسة في أطر اقتصادية وتجارية ونقدية لا تتصف بالعدالة في شيء. فقد نادت هذه الدول عبر مؤسساتها الاقليمية الى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، والى رفع المديونية الخارجية التي قصمت ظهرها وأقعدتها عن حركة النمو والازدهار. ولا بد للدول المتقدمة أن تتخلى عن شروطها في إطار التعاون الاقتصادي والنقدي الثنائي وتلج مشارف التفاوض الجماعي والمتعدد الأطراف. إننا نبحث عن آلية مناسبة تحقق هذا الهدف الضروري. ولا بد لنا أن نشير هنا الى أنه لا تنمية لبلدان العالم النامي دون تمكينها من اقتناء التقنية الحديثة وتعرفها على الأساليب العلمية في التنمية، وهو الأمر الذي نأمل أن يتناوله برنامج التنمية الذي سيقدمه الأمين العام في هذه الدورة.

أما فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، فقد أبدى السودان في إطاره الاقليمي كل تعاون ممكن، وقدم كافة الدراسات البيئية التي يمكن لها أن تسهم في هذا الجهد الانساني الكبير الرامي الى تجنيب العالم والشعوب كوارث بيئية بالغة الضرر. وبرغم التعاون الوثيق بين السودان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا نزال نتوق الى مزيد من هذا التعاون في مجال القانون البيئي واستكمال مؤسساتنا البيئية لوضع توصيات قمة الأرض الصادرة في ريو دي جانيرو موضع التنفيذ، وعلى وجه الخصوص في مجال محاربة الجفاف والزحف الصحراوي.

ولعل من المناسب أن نشير هنا الى الدور الرائد في مجال مكافحة الجفاف والتصحر ورصد الكوارث البيئية والذي يمكن للهيئة الحكومية للتنمية ومحاربة الجفاف أن تلعبه إن توفر لها المال اللازم والدعم التقني الذي تحتاجه في إطار المشاريع الهامة التي قدمتها ولا تزال تقدمها للدول المانحة لدراسة إمكانية تمويلها. إن بإمكان هذه الهيئة الاقليمية أن تلعب دورا مكملا لجهود هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في درء الكوارث التي قد تجتاح منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا. إننا من هذا المنبر ننشد لها كل عون ممكن ونرجو لها تعاونا وثيقا مع كافة أجهزة الأمم المتحدة. وإننا نتطلع للاشتراك بفعالية في القمة الاجتماعية المقرر عقدها في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ لكونها ستتناول قضايا ذات صلة مباشرة ببلدان العالم النامي.

وبنفس الروح فإننا نتطلع الى المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجنغ عام ١٩٩٥ لقناعتنا بأهمية ذلك المؤتمر في تأطير وتقنين دور المرأة الرائد في تنمية المجتمعات البشرية، وليقيننا أن ما حققته المرأة منذ انعقاد مؤتمر المرأة الثالث الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ يشجعنا على بذل المزيد من الجهد لاستكمال تطلعات المرأة.

أما فيما يتعلق بنشاطات منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تناولها التقرير فإننا نجد لزاما علينا الإشادة بالتعاون اللصيق بين هذا البرنامج وحكومة السودان في عدة مجالات تجلت في تنفيذ المنظمة لبرامج تتصل بالتحصين الموسع والعلاج بالإماهة الفموية وتوفير المياه والمرافق الصحية وصحة الأمومة بما خفض من نسبة وفيات الأطفال وخفض معدل وفيات الأمهات. كما تعمل المنظمة بالتضافر مع حكومة السودان لمكافحة مرض الدودة الغينية ومواجهة الاختلالات الناجمة عن نقص اليود. ومما يؤكد اهتمام السودان بصحة الطفولة والأمومة إنشاء مجلس أعلى لرعاية الطفولة بإشراف السيد رأس الدولة شخصيا. كما تم إنشاء وزارة عملاقة للتخطيط الاجتماعي تضطلع بكافة الجهود الرامية الى ترقية الانسان السوداني في المجال

الاجتماعي بجوانبه المتعددة.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي نهنئ السيد جيمس سبيث لرئاسته لهذا المرفق الحيوي، خاصة بالنسبة لنا في البلدان النامية ووفق ولاية البرنامج. غير أن تخفيف حدة الفقر وإدارة التنمية والبيئة والمواد الطبيعية ودور المرأة في التنمية والتعاون التقني وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لا يمكن بلوغها إلا بزيادة قدرات البرنامج المالية والتقنية خاصة لبلدان العالم النامي. ونحن نتطلع الى جهد أكبر يقوم به هذا البرنامج الهام والى تعاون أوثق بينه وكافة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات المال العالمية والاقليمية. وعند تحقيق السلام قريبا إنشاء الله في السودان نحن نسعى الى مزيد من التعاون مع البرنامج لإعادة توطين النازحين واللاجئين وإعادة تأهيل ما خربته الحرب لرغبة أكيدة منا في إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي في جنوب البلاد وتمكين المواطنين هناك من العودة الى حياة طبيعية بما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ونود أن نبدي تقديرنا التام لما ورد في تقرير الأمين العام حول صندوق الأمم المتحدة للسكان لما قدمه من عون لتنفيذ خطتنا الرامية الى ربط سياسات التنمية الوطنية وأولوياتها بالأنشطة السكانية، فقد وجدنا كل العون المناسب عند إعدادنا لخطط الاحصاء السكاني الأخير في البلاد وتنفيذها.

وفي إطار تعاوننا مع برنامج الغذاء العالمي الوارد ذكره في تقرير الأمين العام، قدم السودان ١٥٣ ٠٠٠ طن من الحبوب لبرنامج الغذاء العالمي لتوزيعها على كافة المحتاجين في البلاد، خاصة في جنوبها. وقد تم بالفعل تسليم ٩٠ ٠٠٠ طن للبرنامج وحالت إمكانياتنا في النقل عن استكمال تسليم الكمية المتبقية، ونأمل من الدول والمؤسسات القادرة أن تمكننا من الوفاء بالتزامنا كاملا، وذلك عن طريق توفير آليات النقل البرية والنهرية والجوية المناسبة.

ويتناول المحور الذي ذكرناه نشاطات عديدة لكثير من الوكالات والمنظمات لا يسعنا الوقت لتعدادها. وقناعتنا أن تلك الوكالات والمنظمات قد اضطلعت بدور كبير في تنفيذ ولايتها.

إننا نشارك الأسرة الدولية اهتمامها البالغ بقضايا حقوق الانسان ونحمد للأمين العام اهتمامه الشخصي بها ونأمل له أن يتمكن من بناء المؤسسات اللازمة التي تُعنى بقضايا حقوق الانسان بكافة جوانبها. لقد شاركنا بفعالية في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا. ونبهنا ولا نزال ننبه لعدم الركون الى الازدواجية عند تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والبعد بها عن ساحات السياسة. ونؤكد أن حق التنمية حق أصيل من حقوق الانسان.

وفيما يتصل بإنشاء وظيفة المفوض السامي لحقوق الانسان لعله من الضروري أن تركز هذه الدورة وفرق العمل المنبثقة عن لجانها المختصة على مبدأ إنشاء وظيفة المفوض السامي لحقوق الانسان وعلى التفويض والصلاحيات المرتبطة بهذه الوظيفة الهامة وعلى توافق الآراء الضروري الذي نأمل له أن يتحقق حول هذا الموضوع.

أما المحور الثالث المتعلق بالدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الانسانية وتسوية المنازعات، فإننا نأمل أن ترتبط "خطة السلام" ارتباطا عضويا ببرنامج التنمية الذي يقترحه الأمين العام. ونحن من هذا المنطلق نشارك من سبقنا بالحديث عن النشاط المكثف لمجلس الأمن في الآونة الأخيرة. ونأمل أن يعمل على ملاحقة تنفيذ قراراته بصورة متوازنة تساوي بين الجميع. ونأمل أن تكون الجمعية العامة شريكة أصيلة في صنع القرارات المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين، كما أن تنفيذ الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات لا يمكن تحقيقها الا بالتعاون التام مع المنظمات الاقليمية، وأن حفظ السلم وصونه لا يتأتيان إلا بإزالة أسباب المنازعات الوطنية والاقليمية من كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. ولا سيعنا إلا أن نشيد بمنظمة الوحدة الافريقية التي تمكنت من احتواء العديد من المنازعات في دول القارة الافريقية ونأمل للمنظمات الاقليمية الأخرى أن تحذو هذا الحذو. إن ما يحدث في البوسنة والهرسك لا يعتبر بأي مقياس نجاحا لخطة الدبلوماسية الوقائية. ونشيد من هذا المنبر بنجاحات الأمم المتحدة في كل من كمبوديا والسلفادور. وننادي أيضا بمراجعة دورها كاملا في الصومال خاصة فيما يتعلق بخروج قوات عمليات الأمم المتحدة هناك عن ولايتها الممنوحة لها.

ويرغب وفد بلادي أن يشير هنا بصفة خاصة الى الفقرات ٤٩٢ و ٤٩٣ من التقرير لاتصالهما المباشر بأحداث يمر بها السودان حاليا. وأرجو أن أشيد في هذا الصدد بما ورد في تقرير الأمين العام من إبراز الجهود العديدة التي تبذلها حكومتي والتي تؤكد على إيصال الإغاثة والمساعدات الإنسانية لكل المواطنين المتضررين دون تمييز وفي أي بقعة يوجدون فيها، بما في ذلك مناطق التمرد والعمليات العسكرية، مما يمثل سابقة وأنموذجا يقدم للمجتمع الدولي، ممثلا في عملية شريان الحياة وما تلاها من اتفاقات بين الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية والمنظمات الطوعية وحركة التمرد بفصائلها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وفي آذار/مارس ١٩٩٣ مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبينما نعتبر الفقرة ٤٩٣ من التقرير عن السودان إيجابية في مجملها، إلا أنها أغفلت الاشارة بوضوح أكثر الى بعثة السفير تراكسلر وأسباب تحفظ حكومتي عليها في بداية الأمر. فقد اتخذت الحكومة ذلك الموقف لأن إطار مهمة السفير تراكسلر لم يحدد بصفة قاطعة، إذ تردد أن لها أبعادا سياسية يمكن أن تمس السيادة الوطنية من حيث أنها جاءت دون تشاور مسبق مع حكومتي. وبعد التوضيح لإطار مهمة تراكسلر الانسانية المحضة تجاوبت حكومة بلادي مع أغراضها الإنسانية ورحبت به واستقبلته أحسن استقبال، الأمر الذي أدى الى إنجاح مهمته وتحقيق مقاصدها.

ظل السودان من منطلق أخلاقي وحضاري وفيا لمن يقدمون المساعدات الانسانية لشعبه، ولهذا فإن ما جاء في الفقرة ٤٨٢ من تقرير الأمين العام عن مقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة ممن يعملون في إطار البرامج الانسانية هو بالفعل أمر مؤسف. إلا أن التقرير آثر الصمت عن الإشارة الصريحة الى الجهة التي أقدمت على هذا العمل الشرير، وهي حركة التمرد التي اغتالت أربعة من العاملين في الإغاثة ثم قامت بالعديد من الهجمات على أطواف الإغاثة، محولة بذلك هذا الجهد الانساني الى سلاح تستخدمه في تجويع الأبرياء وإجبارهم على الانضمام الى صفوفها قسرا.

وأرجو أن أشير كذلك الى الفقرة ٤٨٨ من التقرير التي تحدثت عن المعاناة الانسانية في عدد من الدول وبينها السودان.

إن حكومتي تؤمن إيمانا قاطعا بأن حل النزاع الحالي في جنوب السودان لا يمكن أن يتم بالعمل العسكري، بل يتحتم أن يأتي الحل عبر التفاوض الجاد لتحقيق السلام. ونحن نلتمس من الأسرة الدولية مباركة الجهود التي تبذلها حكومة السودان في هذا المجال. ويتعين بالمثل على الجهات التي تدعم التمرد في جنوب السودان، ماديا أو معنويا أو سياسيا، أن تكف عن ذلك حتى لا تستمر المعاناة البشرية في مناطق النزاع، ولأن ذلك يعتبر من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لقد رحب السودان بكل المبادرات التي قام بها زعماء أفارقة من كينيا وأوغندا ونيجيريا، ومن الشخصيات الدولية الهامة مثل الرئيس الأمريكي الأسبق السيد كارتر. كما رحب السودان قبل وقت وجيز بمبادرة الرؤساء الأربعة موي وموسفيني وزناوي وأفورقي، رؤساء كينيا وأوغندا وأثيوبيا واريتريا، من أجل العمل على إيجاد حل سلمي للنزاع في جنوب السودان عبر المفاوضات وكذلك لتنشيط الجمود الحالي في مسارها. ونرى من هذا المنطلق أن المجتمع الدولي مطالب بالالتزام بمبادئ الميثاق والقانون الدولي لدعم جهود السلام في السودان والامتناع عن اتخاذ القرارات التي تسهم بصورة أو أخرى في إعاقة تحقيق هذا الهدف.

السيد بيريز بايون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود بادئ ذي بدء أن نهنئ الأمين العام على التقرير الذي قدمه عن أعمال المنظمة (A/48/1). إننا معجبون بالمعلومات الشاملة التي قدمها إلينا ونقدر تحليله العميق للمشاكل التي تواجه المنظمة، والتي تعبر عن الواقع المعقد الذي يتعين على المجتمع الدولي مواجهته.

إن هذا الواقع الموضوعي لم يحدث أساسا نتيجة لما فعلته، أو لم تفعله، المنظمة أو أعضاؤها أو القائمون على قيادتها وإدارتها - أي الأمانة العامة، إن هذا الواقع - الوضع العالمي الذي نعيشه اليوم - جاء نتيجة لإنهيار نظام سياسي مجحف لم يحل محله النظام الجديد للسلم والمساواة الذي كانت جميع شعوب العالم تترقبه. وتجلت الفوضى الناجمة عن ذلك في بغض الأجانب، والعنصرية، والكراهية التاريخية، والتعصب السياسي، والصراعات القبلية، وما الى ذلك. ولم تكن هناك شحة في الطموحات السياسية غير المشروعة من جانب الأفراد والأمم والعشائر لإنتهاز ظروف الفوضى، وتحقيق السطوة باستخدام القوة والعنف.

ونحن جميعا ندرك أن الخلفية الكامنة وراء هذه العلل وسببها الرئيسي هو، الى حد كبير، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تضر البلدان النامية بصورة خاصة. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام عن حق الى الصلة القائمة بين السلم والتنمية، ونحن نتطلع بشوق الى تقديم التقرير عن برنامج التنمية.

وفي وجه الأوضاع التي وصفناها للتو، التي هي أشبه بالحالة على فوهة بركان، يطرح السؤال التالي نفسه: من سيتمكن من فرض النظام، وأي قوى أو مراكز القوة تستطيع أن تفعل ذلك؟ وسؤال آخر له نفس القدر من الأهمية هو كيف يمكن إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية وما هو الشكل الذي سيتخذه - نظام توكد مبادئه وقواعده من جديد مفهوم الدول ويعترف في نفس

الوقت بحقوق الفرد الحقيقية؟ فلا يبدو أن هناك دولة، أو مجموعة من الدول في العالم، على استعداد لممارسة سلطتها بشكل منفرد، أو لديها القدرة على ذلك، ولنحمد الله على هذا، وعلاوة على ذلك، يمكننا أن نرى بعض الميول الانعزالية. والواضح - ونأمل أن يكون الأمر كذلك - أن ثمرة التقدم المحرز في المعايير الاخلاقية الدولية هي المفضلة لوضع نظام جديد يقوم على التعددية، والعمل المشترك، مع أن أملنا تعكره الدلائل على أنه لئن كانت جميع الدول متساوية فإن البعض أكثر مساواة من غيرهم.

ومع ذلك، هناك توافق في الآراء على أنه وفقا للتعددية القائمة على المشاركة فإن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تقوم بالمهمة الشاقة لإنشاء نظام سياسي مقبول للجميع يرمي في الوقت ذاته الى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وإذا قررنا أن نوكل الأمم المتحدة القيام بهذا الدور الحيوي، علينا أن ندرك أن الأولوية القصوى يجب أن تكمن في إخماد نيران الصراعات أو إيقافها أو احتوائها أو على الأقل تخفيفها. وفي الوقت ذاته، سيتعين علينا أن نعمل بفعالية وبسرعة لنتصدى للأسباب الكامنة وراء الكثير من هذه المآسي: التخلف، والفقر المدقع، والنظام الظالم السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول.

من الواضح أنه من أجل مواجهة هذه التحديات الجسيمة نحن بحاجة الى تعزيز الأمم المتحدة والتأكد من أننا لا ننتهك المبادئ المقدسة مثل سيادة الدول، وعدم التدخل، وتقرير المصير للشعوب. إن تعزيز الأمم المتحدة على هذه الأسس يعني تفسير الميثاق بأمانة فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين مختلف أجهزة المنظومة.

وفي هذا السياق، لا بد لنا أيضا أن نضاعف قدرة الأمانة العامة على اتخاذ المبادرة والإعراب عن الآراء، ولكن، لا قدرتها على اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد، أشادت بلادي منذ البداية بالأمين العام على المقترحات التي طرحها في "خطة للسلام". وبالاضافة الى ذلك، ولأسباب عاجلة، فإن الكثير من المبادرات المقترحة في خطته تم تنفيذها مع مجرى الأحداث من خلال اجراءات اتخذها مجلس الأمن، حظيت في معظم الحالات بموافقة ضمنية أو صريحة من جانب الجمعية العامة أو الدول الأعضاء.

وإذا أردنا أن نقيم أداء الأمانة العامة، فالأحرى بنا أن نتفادى اللف والدوران: نحن نغتفر بعض الأخطاء التي ربما ارتكبت، ولكن الذي لا نغتفره هو خمول هيئة تخضع لسيطرة الدول الأعضاء يطلب إليها، نظرا لالحاحية الوضع، أن تقدم أفطارا ومقترحات ملموسة.

في هذا السياق، نعتقد أن تعزيز المنظمة يجب أن يؤدي الى فعالية أكبر في تنفيذ الولاية المنوطة بالأمين العام. ولهذا السبب، في حالة المناصب المؤقتة، على الرغم من أننا نشاطر بالكامل موقف مجموعة الـ ٧٧ بأن هذه المناصب يجب ألا تتحول على الاطلاق الى وظائف سياسية، فإننا نسلم بصحة الرغبة في أن نصبغ الأنشطة التشغيلية بالمزيد من التنسيق والفعالية بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ويمكن أيضا معالجة هذا الموضوع في سياق المسائل المتصلة بعملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي والاجتماعي. وهذا النهج، على أية حال، من شأنه أن يزيل سوء الفهم ويبدد الشواغل حول طابع واختصاصات هذه الوظائف.

وبإختصار، يستحق هذا الموضوع والمواضيع والأفكار الأخرى المعالجة في تقرير الأمين العام اهتماما خاصا من حكومتنا. ونحن على استعداد للنظر فيها واعتمادها إذا استطعنا أن نتخلص في الجمعية العامة والهيئات الأخرى، من بعض العناصر التي يتم فيها تجاوز السلطات الدستورية للأمانة العامة باسم الروح العملية والفعالية. إن هذا المعيار هو نفس المعيار الذي نطبقه عندما ندرس الفقرات المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام المستقبلية.

وتعتقد أوروغواي أن المحصلة النهائية لما تم القيام به هي بالتأكيد محصلة إيجابية. فالملايين من البشر في أرجاء العالم يشهدون على العمل الفعال للمنظمة، وتشعر أوروغواي بالفخر الشديد لاشتراكها في هذا العمل الجماعي.

وننظر الى عمليات حفظ السلم كعنصر في التسوية السياسية لصراع بعينه، من خلال تهيئة مناخ من الاستقرار. مع ذلك، من الواضح أنها ليست ملائمة لكل أزمة.

فما هي إذن الشروط الأساسية لوزع قوة لحفظ السلم؟

في رأينا، الامتثال الكامل أولا لمبادئ القانون الدولي، كما يجسدها الميثاق - وبصفة خاصة، التسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق الشعوب في تقرير المصير.

الشرط الأساسي الثاني وجود ولاية مستمرة ومحددة ودقيقة، توفر، بقدر الإمكان، جدولا زمنيا

واقعيا - وهذا يتطلب قرارا من مجلس الأمن يستند الى معلومات موثوقة. ويسعدنا كثيرا أن نلاحظ التحسن المستمر في صياغة خطط السلام والاتجاه الى اعتماد ولايات محددة على نحو واضح تماما. وبالمثل، فإننا نرحب بحرارة بزيادة قدرة الأمانة العامة على التخطيط، وهذه الزيادة ينبغي أن تتجلى في توسيع إدارة عمليات حفظ السلم.

العامل الثالث الهام هو القيادة الموحدة والتحكم الموحد من جانب الأمين العام تحت الإشراف السياسي لمجلس الأمن. إن التنفيذ الصارم لهذا المبدأ جوهري لنجاح أية عملية. ويجب احترام القيادة الموحدة احتراما كاملا.

رابعا، يجب، قدر الإمكان، ضمان سلامة الأفراد العسكريين أو المدنيين المشاركين في العمليات. وفي هذا الصدد نرحب بقرار مجلس الأمن الصادر مؤخرا بشأن الموضوع وقرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠ باء. ونؤيد مبادرة أوكرانيا ونيوزيلندا، التي تتضمن اقتراحا بأن تناقش اللجنة السادسة إعداد مشروع اتفاقية بشأن أمن الأفراد.

خامسا، يجب توفير التمويل الكافي، وهذا يتطلب إشرافا دقيقا على الميزانية وإدارة العمليات وتوافر التزام رسمي متجدد من جانب البلدان لدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد المحدد.

والمتطلب السادس هو عدم استخدام القوة. إن الاجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق والعمليات ذات الولاية الواسعة، فيما يمكن أن يسمى بالمنطقة غير الواضحة - بما في ذلك فرض الجزاءات واستخدام القوة - يجب الامتناع عنها إلا بعد فشل التدابير السياسية المنصوص عليها في الفصل السابع.

وفي مواجهة الأزمات السائدة في الصومال وهايتي والبوسنة، يسهل على المرء الاستسلام لمشاعر الإحباط والميل للإنغماس في توجيه النقد لأعمال الأمم المتحدة. ونحن لا نعتقد أن المنظمة فوق النقد. بل على العكس، إننا على استعداد لتقديم المساهمة التي نقدر عليها، أيا كانت، من أجل تحسينها. بيد أنه وقبل الانشغال بنقد عاطفي أعمى، يجب علينا أن نفكر قليلا بحقيقة أن الأمم المتحدة ليست أكبر من مجموع أجزائها. وبالتالي، فإننا جميعا شركاء في نجاحها وفشلها. إننا جميعا نتحمل، بدرجات متفاوتة ولكن بصورة جماعية المسؤولية عن ثمار أعمال المنظمة.

السيد ميشرا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وصف الأمين العام تقريره السنوي المقدم الى الجمعية العامة بأنه أطول تقرير يقدم منذ سنوات عديدة. إن وفد بلادي يقدر بالغ التقدير عرضه الشامل لأنشطة الأمم المتحدة خلال العام الماضي.

إن المسائل التي تناولها التقرير تتعلق ببنود رئيسية متعددة معروضة أمام الدورة الحالية للجمعية العامة. وسيتناولها وفد بلادي في الوقت المناسب لدى مناقشة بنود جدول الأعمال ذات الصلة في الجلسات العامة أو في جلسات اللجان الرئيسية. وتحضرني على وجه الخصوص آراء الأمين العام المتعلقة بعمليات صون السلم. وأود، في هذه المرحلة، أن أتقدم ببعض الملاحظات العامة.

يشاطر وفد بلادي الأمين العام رأيه بأن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور أساسي في تقدم السلم والأمن والتنمية. وفي هذا السياق، أود أن أشير الى الكلمة التي ألقاها رئيس وزراء نيبال في سياق المناقشة العامة يوم الأربعاء الماضي. قال رئيس الوزراء بأن ردم الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية الى تعزيز السلم والأمن العالميين. وقال أيضا إن المناخ الحالي الذي يسود العلاقات الدولية يقدم فرصة لإعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. وإذ نتوقع هذا، فإن وفد بلادي يتطلع الى خطة من أجل التنمية يعدها الأمين العام، ونحن على ثقة، بأنها ستوفر أرضية صلبة لتبادل وجهات النظر بشأن وضع إطار يتضمن تدابير ملموسة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

إن وفد نيبال يتفق مع الأمين العام بشأن أهمية دعم الديمقراطية في جميع جوانب العلاقات الدولية - وخصوصا داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذه العملية، تشغل الجمعية العامة موقعا من أهم المواقع. وقد أيدت نيبال مع زملائنا من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، المقترحات الهادفة الى إعادة تنشيط الجمعية العامة. ويسعدنا أنكم، السيد الرئيس، تعتزمون مواصلة هذه العملية أثناء الدورة الحالية.

وبالنسبة لمسألة تعزيز الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان اتخاذ التدابير لضمان الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وتوافر الشفافية في أنشطته. ولقد أبلغنا الأمين العام بوجهات نظرنا بشأن تركيبة المجلس. وينظر وفد بلادي قدما الى إجراء مناقشة مفصلة على

نحو أكبر لهذه المسألة في وقت لاحق خلال هذه الدورة.

إن وفد بلادي سيقدم كل الدعم الممكن للأمين العام في جهوده الرامية لترشيد الأمانة العامة وتواجد المنظمة في الميدان. إننا نفهم أن دافع الأمين العام هو الرغبة في زيادة الكفاءة والاقتصاد في النفقات. إن نيبال، بوصفها أقل البلدان نموا، تقدر المساعدة المتعددة الأطراف في جهودها من أجل التنمية. ولذلك فإن وفد بلادي يشدد على أن إعادة الهيكلة والترشيد ينبغي ألا يتحققا على حساب البرامج والمشاريع المكرسة للتنمية.

وتقرير الأمين العام، "خطة للسلام"، كان موضوع مناقشات مستفيضة خلال الدورة السابعة والأربعين. واتخذت الجمعية العامة قرارين هامين يتناولان مختلف مقترحات الأمين العام. ويعتقد وفدي أن الأفكار والاقتراحات الواردة في "خطة للسلام" تطورية. إنها عملية مستمرة، ووفدي على استعداد للتعاون في المزيد من المناقشات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب عدد من الوفود أن تتكلم ممارسة لحق الرد، وأعطيها الكلمة الآن.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما كان وفدي يطلب أن يتكلم في هذه الساعة المتأخرة لولا الملاحظات التي قيلت في حق بلدي في البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بشأن هذا البند من جدول الأعمال، لقد أحاطت حكومتي علما بالفقرة المتعلقة بالهند وباكستان في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة. وهي تقدر اشارته الى اتفاق سيملا والى التعهد الوارد فيه بين الجانبين لحل المسائل سلميا عن طريق المفاوضات.

وحكومة الهند تؤكد من جديد أن هذه المفاوضات ينبغي أن تجري ثنائيا، بنص وروح اتفاق سيملا، ودون تدخل خارجي، وتناشد حكومة باكستان أن تتجنب طريق العنف والإرهاب وأن تعود الى عملية سيملا لحل المسائل الثنائية، من أجل المصالح الأكبر لشعبي البلدين.

لاحظ وفدي بدهشة وخيبة الظن محاولة وفد باكستان في الجمعية العامة اختلاق مناخ أزمة عمدا. وتخوفنا سببه أن يكون الغرض من ذلك تحاشي المناقشات الثنائية. وهذا التخوف، على ما يبدو، أكدته الصيغة التي استعملها ممثلو باكستان في بيان بالمعلومات قدموه الى الحكومات الأجنبية عن الموضوع. وإحدى الجمل في البيان تنص على:

"إن حكومة باكستان الحالية قادرة تماما على إجراء محادثات. لكننا لسنا متلهفين على إجراء محادثات مع الهند".

لعل الأعضاء يلاحظون التعبير المستخدم "قادرة"، لكن لسنا "متلهفين".

إنني أسلم بأن عدم الاستعداد راجع الى أن باكستان اختارت سبل الفتنة والارهاب والدعاية المعادية للهند كأدواتها الرئيسية في السياسة. كل هذه الأشياء تنتهك الاتفاقات الثنائية التي أشار اليها الأمين العام في الفقرة ٣٥٢ من تقريره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أناشد الممثلين توخي الاختصار بقدر الإمكان نظرا لتأخر الساعة.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتوخى منتهى الاختصار ردا على بيان ممثل الهند.

أولا، أرحب مع الشعور بالارتياح بأن حكومة الهند أحاطت علما على الأقل بالفقرة ذات الصلة من تقرير الأمين العام. وهذا أمر تنشرح له صدورنا. لكن ما أعقب ذلك كان مخذلا. نعم هناك اتفاق سيملا بين باكستان والهند. واتفاق سيملا لا يستبعد المناقشات أو المداولات بشأن هذه المسألة في محافل دولية. هناك قرارات لمجلس الأمن - قرارات عديدة لمجلس الأمن تقضي بأن يكون التصرف النهائي في نزاع جامو وكشمير وفقا لرغبات الشعب عن طريق استفتاء حر نزيه، تحت إشراف الأمم المتحدة. وبذلك فإن اتفاق سيملا ليس تقييديا. والواقع أنه كان أحد مساعي باكستان بحسن نية لحل هذه المشكلة.

وأود أن أوضح أن اتفاق سيملا وقع في عام ١٩٧٢. وقد مرت الآن ٢١ سنة، فهل اقترحت الهند، مرة، ولو مرة واحدة، إجراء مناقشة جادة لمسألة جامو وكشمير بمقتضى اتفاق سيملا؟ نعم، لقد أدلت ببيانات لصحافة؛ واستخدمتها لأغراض الدعاية؛ ولكن هل ناقشت أو اقترحت مناقشة هذه المسألة بمقتضى اتفاق سيملا؟ الواقع أن باكستان اقترحت مناقشة هذه المسألة بمقتضى اتفاق سيملا، لكن الهند رفضت تلك البادرة من باكستان.

وزعـــم آخـــر يقول: ينبغي أن "نتجنب طريق الارهاب". حسنا، إننا لسنا منخرطين في إرهاب، بل إن الهند هي التي تنخرط فـــي أسوأ أنواع الإرهاب، ذلك النوع المسمى إرهاب الدولـــة. وهي تقمع وتخضع إقليما لا ينتمي اليها. إن ذلك الإقليـــم يخضـــع لاحتلالها غير المشروع، كما اعترفت بذلك الأمم المتحـــــدة، واعترف بذلك المجتمع الدولي - واعترفت بذلك الهنـــــد نفسها. ويتعين عليها أن تقـــرأ وثائق مجلس الأمن مرة أخرى. كذلك يتعين عليها أن تعود الى الوراء وتقرأ القرار الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ الذي يصادق على الاتفاق بين باكستان والهند للقيام بجميع الترتيبات اللازمة لعقد استفتاء حر نزيه. أين ذهب ذلك التعهد؟ هل الهنود أصبحوا ضحايا فقدان الذاكرة بشكل متزايد؟ هل نسوا تعهداتهم؟ أم أن هذه وسيلة متعمدة لبلبلة الرأي العام الدولي.

لقد أصابتهم الدهشة وخيبة الظن لأن ما تقوم به باكستان هو "اختلاق". ولكنه ليس "اختلاقا"، إنه دعوة من باكستان، ومن حقنا أن نوجه تلك الدعوة في ضوء ما يحدث في كشمير، وأقصد المأساة المريعة التي تحدث في كشمير. لقد قتل زهاء ٠٠٠ ٤٠ شخص؛ واغتصبت قوات الأمن النساء دون رادع - وفـي بعض الحـــالات باستهتـــار - باعتبـــار ذلك جزءا من استراتيجيتهم المدروسة لإرهاب الناس وإجبارهم على الخنوع. هل هذا "اختلاق" مـــن باكستان؟ اذا كان هناك مدبر لهذه الحالة فهو الهند وليس باكستان.

ثم يقولون إن باكستان قالت، في إحدى ورقاتها غير الرسمية التي عممت، أن حكومة باكستان الحالية قادرة تماما على الحوار مع الهند ولكنها ليست مهتمة بذلك. حسنا، فليقـــرأوا ورقتهـــم غير الرسمية، التي سبقت ورقتنا غير الرسمية؛ لقد قالوا فيها إن باكستان فيها حكومة انتقالية ومن ثم ليس من المناسب للهند أن تدخل في مفاوضات مع تلك الحكومـــة. وقد أوضحنا أن حكومتنا الانتقالية، شأنها شأن سائر الحكومات الأخرى، مخولة صلاحية تناول هذه المسألة.

ثم يتكلمون عن "الفتنة والإرهاب". أين الصدق، بحق الله؟ إن لدي الحقائق والأرقام، ولكن نظرا لتأخر الساعة لن أخوض فيها. بوسعي أن أسرد ٢٠ معسكرا من معسكرات التدريب متمركزة على طول الحدود بين باكستان والهند، تدرب الارهابيين وتبعث بهم عبر الحـــدود الى باكستان. وقد اشتركوا في ١٠١ من الأنشطـــة الارهابيـــة: تفجيـــرات بالقنابل وحرائق. إن ما يفعلونـــه فـــي كشمير يريـــدون أن يفعلوه في باكستان أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تجاوزنا موعد اختتام الجلســـة بكثيـــر لكن ممثل الهند يود أن يتكلم مرة أخرى. وأعطيه الكلمة وأناشـــده أن يتوخى أيضا الاختصار بقدر الإمكان.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي.

لا أعرف العقوبة في القانون الجنائي على جريمة الضرب بالسيوط، لكن هذا هو ما فعله وفد باكستان بهذه الجمعية. إنهم يلحون الى درجة الملل على دعوى دون أن يقيموا البينة عليها. إنهم يخوضون فيما يسميه علماء المنطق تعبيرات مضللة بشكل منهجي منظم.

إنهم لا يخبروننا بالوقت والتاريخ اللذين نفذت فيهما حكومة باكستان الجزء ثانيا ألف من القرار الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ - وهو قرار يشيرون اليه في كثير من الأحيان بطريقة انتقائية. إنهم لا يشرحون كيف كان من الممكن تنفيذ الجزء ثالثا من نفس القرار دون انسحاب القوات الباكستانية التام من جامو وكشمير، على النحو الوارد في الجزء ثانيا. ولا يكشفون لنا كيف كان يمكن وقف نبض الزمان والمكان وعجلة التاريخ نفسها.

وفوق كل شيء لا يشرحون ضم باكستان لجزء من جامو وكشمير معروف باسم المناطق الشمالية، الذي أدانتهم بشأنه واحدة من محاكمهم العليا مؤخرا - في شهر آذار/مارس من هذا العام. إنهم لا يقرون بمسؤوليتهم عن المشكلة، ويستغلون، بدلا من ذلك، سرعة تصديق هذه الجمعية لهم، إنهم يفترضون أشياء كثيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود ممثل باكستان أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد. أعطيه الكلمة وأناشده أن يتوخى الإيجاز.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا بد أن الجمعية نال إعجابها العرض السفسطائي الذي قدمه الممثل الهندي، ولكنه ليس بقوة حجته، لأن الادعاء بأن باكستان كانت مسؤولة بشكل ما عن عدم تنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المذكور ادعاء زائف لا يقوم عليه دليل.

واسمحوا لي بأن أذكر ممثل الهند بأن مسألة

التجريد من السلاح انطبقت على إقليم جامو وكشمير بكاملهما وليس على آزاد جامو وكشمير وحدهما. وقد امتثلت باكستان إلى الأحكام المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، لكن عندما جاء الوقت لانسحاب القوات الهندية، تهربت الهند من التزاماتها مقدمة العديد من الأعذار، وقد اضطر السير أوين ديكسون وسيط الأمم المتحدة إلى الإبلاغ بأن الهند كانت مصرة على شروط جعلت إجراء استفتاء حر محايد أمرا مستحيلا.

لقد أحبطت الهند أيضا جهود السيد غراهام، خلف السير أوين ديكسون، الرامية الى انسحاب القوات الهندية كلها. ولم تكن الهند مهتمة بالاستفتاء وأصرت على الإبقاء على كشمير. وقرب نهاية ١٩٥٠ اتخذت الهند خطوات، بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن، نحو الإدماج الكامل لكشمير بعقد جمعية تأسيسية مزعومة. وبالتالي فمنذ البداية، كانت الهند هي التي أوقفت تنفيذ قرارات مجلس الأمن برفضها جميع الاقتراحات الرامية إلى تجريد جامو وكشمير من السلاح، الذي كان من شأنه أن يمهد الطريق أمام الاستفتاء.

وفيما يتعلق بالمناطق الشمالية، أود أن أخبر ممثل الهند وهذه الجمعية أن المناطق الشمالية لم تضم الى آزاد كشمير أو الى باكستان. وحقيقة الأمر أن لها وضعا خاصا. ونحن على استعداد لإجراء استفتاء اليوم، وعلى استعداد للقيام بترتيبات مناسبة وفقا للطريقة والموعد اللذين يحددهما مجلس الأمن، إذا ما كانت الهند مستعدة لذلك.

إن إشارة ممثل الهند الى حكم المحكمة العليا خارجة عن السياق وليس لها أثر على مسألة اجراء استفتاء في كشمير كلها. هل هم يحاولون القول بأن حق تقرير المصير يمارس فقط في آزاد كشمير، في جزء واحد من باكستان، وأن الهند لن تسمح بممارسته في كشمير المحتلة؟ إن أقل ما يوصف هذا به هو أنه غير منطقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من المعتاد أن تحيط الجمعية علما بتقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة. ما لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الإحاطة علما بالتقرير؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥